الامن الاقتصادي العربي والتنميه المستدامه

د. رواء زكي يونس الطويل

استاذ مساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

ملخص البحث

لقد تحققت في المنطقة العربية بعض الإنجازات الفعلية في مجال التنمية المستدامة وخاصة في مجال الصحة والتعليم ومستويات المعيشة إلا أن هنالك أيضاً عدداً من المعوقات التي تواجه الدول العربية في التطبيق الأبعد للتنمية المستدامة، تتضمن غياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال الأجنبي لبعض الأراضي العربية، الفقر، الأمية، النموالسكاني وعبء المديونية، الطبيعة القاحلة للمنطقة ومحدودية الأراضي الزراعية والمياه، كذلك محدودية قدرات المراكز الأكاديمية والبحثية وحداثة تجربة المجتمع المدنى، ولقد تبنت جامعة الدول العربية إنطلاقا من الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة الصادر في القاهرة ٢٥ أكتوبر ٢٠٠١ مدخلاً إقليمياً متكاملاً من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة الأخرى، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، لتطوير البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة.

مقدمه

كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر، ويعتبر اول من اشار إليه بشكل رسمي هوتقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة عام ١٩٨٧. تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للامم المتحدة في كانون الاول عام ١٩٨٣ برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج وعضوية (٢٢) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النموالاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغيرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

وتم بموجب هذا التقرير دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تعريف واحد. وعرفت اللجنة التنمية المستدامة: بالتنمية التي تاخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الاجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم.

وهنالك صنفين من التعاريف: الصنف الاول، يمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الاحادية للتنمية المستدامة، وهذه التعاريف اقرب للشعارات وتفتقد للعمق العلمي والتحليلي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ومنها: - التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار - التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة ــ التنمية المستدامة هي التي تضع نهاية لعقلية لا نهائية الموارد الطبيعية.

اما الصنف الثاني: تمثل تعاريف اكثر شمولا ومنها: هي التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة اجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، وهي تفترض حفظ الاصول الطبيعية لاغراض النموالتنمية في المستقبل؛ هي تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة، تعني بتحسين نوعية الحياة، مع حماية النظام الحيوي؛ هي التنمية التي تقوم اساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات والمخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والموارد الحيوية. وحصر تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام ١٩٩٢ المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب (٢٠) تعريف للتنمية المستدامة، وتم تصنيف كما يلي: التعريفات ذات الطابع الاقتصادي، وتمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الانماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم؛ التعريفات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني، التنمية المستدامة تعني السعي من اجل استقرار النموالسكاني ووقف تدفق الافراد على المدن من خلال تطوير مستويات الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية. واكد تقرير "برونتلاند" على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على البيئة، واشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث " الاقتصادية والاجتماعية والبيئة ".

اهميه البحث: ليس بإمكان القوى الديمقراطية العربية تخطي واقع ووجود هذه الطبقة المتوسطة بالرغم من تقلبها وعدم ثباتها، وذلك لاعتبارين، اولهما، ان اوضاع هذه الطبقة عموما، والشرائح المتوسطة والدنيا فيها خصوصا، تواجه الان في الدول العربية غير النفطية بالذات، حالة من التدهور الكبير الذي اودى باوضاعها الاجتماعية والاقتصادية إلى الحضيض بسبب انخفاض مستويات دخولها ومستويات معيشتها انخفاضا كبيرا، والانتشار الواسع للبطالة في صفوفها، الذي ادى إلى هبوط اعداد كبيرة منها الى عداد الطبقة العاملة او الشرائح الفقيرة عموما، وذلك على اثر تطبيق السياسات الليبرالية الجديدة والخصخصة وبيع القطاع العام

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وإلغاء الدعم، وثانيهما، يتمثل في الضرورة الموضوعية التي تفرض على كافة قوى اليسار الديمقراطي العربي، ان يجدد قواه، ويستعيد دوره الطليعي على الصعيد الاجتماعي والسياسي الداخلي، في ظل هذه الظروف المتردية التي تعيشها اغلب الجماهيراليوم، والتي استطاعت الحركات الدينية السياسية، عبرها، ان تتفاعل معها بما ادى الى اتساع اطرها، وضخامة تاثيرها السياسي ودورها رغم عدم وضوح برامجها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وعدم تناقض هذه البرامج مع جوهر الليبرالية الراسمالية وانظمتها من جهة اخرى.

إن وجوب تفاعل قوى اليسار الديمقراطي مع الشرائح المتنوعة للبورجوازية الصغيرة، يفرضه حجمها ووجودها الكمي الذي تزيد نسبته عن ٥٠% من مجموع السكان في بلداننا من ناحية، كما يفرضه شكل وطبيعة الصراع الطبقي وضعف تبلور الوعي به من ناحية ثانية، خاصة في اوساط العمال الذين لم يتبلوروا بعد كطبقة بذاتها، تعبر عن وجود متبلور ومحدد المعالم اوحالة موضوعية، فالعمال ما زالوا يشكلون طبقة لذاتها تمكنهم من التعبير عن وجودهم الذاتي، وليس الطبقي العام، إن الفرق هنا هوفرق بين الموضوعي والذاتي، وبكلام اخر، إنه الفرق بين الوعي الطبقي، اي الإحساس بالظلم ومقاومته، والوعي الزائف الذي لا يدل ويكشف عن حقائق الواقع، ويلجا الى الاسباب الشكلية اوالتراثية اوالقدرية اوالاقتصادية على احسن تقدير.

وهنا تكمن الحاجة الماسة، اوالحتمية في ضرورة إعادة تجديد واستنهاض دور القوى اليسارية الديمقراطية العربية، التي تملك وضوحا في الرؤية الايديولوجية، ووضوحا في البرنامج الاجتماعي الاقتصادي، ووضوحا في الموقف القومي والسياسي العام، بما يحول دون تاثير المظاهر والصفات الضارة، من تذبذب وتردد ونزوع نحوالتكتل والشللية من جهة، ويضمن لهذه القوى واطرها قيادة ملتزمة بقضايا الجماهير الشعبية الفقيرة وإخراجها من هذه الازمة الاجتماعية التي تكاد تعصف بوجودها ومستقبلها.المسالة الاخيرة التي نتناولها في سياق الحديث عن الازمة الاجتماعية في الاوضاع العربية الراهنة، تتعلق بمفهوم (المجتمع المدني) -موضوع هذه الدراسة- الذي انتشر في بلادنا خلال العقدين الاخيرين من القرن العشرين.

مشكله البحث: ان الازدواجية اوالمفارقة الغريبة، التي تمارسها دول النظام الراسمالي الغربي، فهي من جهة تساند وتدعم كافة الانظمة والمؤسسات الاستبدادية المتخلفة في بلادنا بصورة منهجية واضحة، وتقوم عبر هذا الزيف الليبرالي بدعم المنظمات غير الحكومية دفاعا

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

عن الديمقراطية وحقوق الإنسان من جهة اخرى وما هي طبيعة واهداف المجتمع المدني الذين يروجون له، إنها الديمقراطية المغربة، النخبوية، الفوقية، والمعزولة عن الجماهير، ما يؤكد على ذلك ان جميع المنظمات الغير حكومية في البلدان العربية لم يستطع اي منها الاعتماد في تمويل مشاريعه على المجتمع المحلي ولوبنسبة ٢٠% فقط بسبب اعتماد هذه المنظمات على الاخر الاجنبي من جهة، وفشلها في إقامة اي شكل من اشكال العلاقة الواسعة والثابتة مع الجماهير اوالمجتمع المحلي من جهة ثانية، رغم ان عدد هذه المنظمات يزيد -كما اشرنا من قبل عن ٧٥ الف منظمة تنتشر في بلدان الوطن العربي على السطح بلا اي جذور او تمدد، بما يؤكد تقييم المفكر العربي سمير امين لهذه المنظمات بقوله إن الطفرة في المنظمات غير الحكومية، تتجاوب الى حد كبير مع استراتيجية العولمة، الهادفة الى عدم تسييس شعوب العالم، وهي انسجام اوإعادة تنظيم لإدارة المجتمع من قبل القوى المسيطرة.

هدف البحث: يهدف البحث الى بيان اهمية الامن القومي العربي امام هذا الواقع المعقد والمشوه، وقي مجابهته، ندرك اهمية الحديث عن المجتمع المدني وضروراته، ولكن بعيدا عن المحددات والعوامل الخارجية والداخلية، المستندة إلى حرية السوق والليبرالية، ان صيغة مفهوم المجتمع المدني وفق النمط الليبرالي، فرضية لا يمكن ان تحقق مصالح جماهيرنا الشعبية، لانها تتعاطى وتنسجم مع التركيبة الاجتماعية-الاقتصادية التابعة والمشوهة من جهة، وتتعاطى مع المفهوم المجرد للمجتمع المدني في الإطار السياسي الاجتماعي الضيق للنخبة ومصالحها المشتركة في إطار الحكم اوخارجه.

فرضيه البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تعاملنا مع مفهوم المجتمع المدني، مرحليا، وبعيدا عن المشروع الراسمالي وحرية السوق والليبرالية الجديدة، وبالقطيعة معها، دون ان نتخطى اونقطع مع دلالات النهضة والحداثة في الحضارة الغربية من الناحية المعرفية والعقلانية والعلمية والديمقراطية وكافة المفاهيم الحداثية الاخرى، وتسخيرها في خدمة اهدافنا في التحرر القومي والبناء الاجتماعي التقدمي بافاقه الاشتراكية كمخرج وحيد لتجاوز ازمة مجتمعنا العربي المستعصية، مدركين ان هذه الاهداف تتشابك وتترابط بشكل وثيق مع الاهداف الإنسانية بصورة عامة، ومع اهداف الشعوب الفقيرة في العالم الثالث خصوصا من اجل إخضاع مقتضيات العولمة لاحتياجات شعوب هذه البلدان وتقدمها الاجتماعي، ومن اجل المساهمة في بناء النظام السياسي العالمي الجديد الرافض لسلطة راس

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المال الاحتكاري. لقد حانت اللحظة للعمل الجاد المنظم في سبيل تاسيس عولمة نقيضة من نوع اخر عبر امية جديدة، ثورية وعصرية وإنسانية.

اشكاليه الامن الاقتصادي العربي ومؤسسات المجتمع المدني

نبدا في الحديث عن ازمة المجتمع العربي، التي نرى انها تعود في جوهرها إلى ان البلدان العربية عموما لا تعيش زمنا حداثيا اوحضاريا، ولا تنتسب له جوهريا، وذلك بسبب فقدانها، بحكم تبعيتها البنيوية، للبوصلة من جهة، وللادوات الحداثية، الحضارية والمعرفية الداخلية التي يمكن ان تحدد طبيعة التطور المجتمعي العربي ومساره وعلاقته الجدلية بالحداثة والحضارة العالمية اوالإنسانية.

فبالرغم من دخولنا القرن الحادي والعشرين، إلا اننا في البلدان العربية ما زلنا في زمان القرن الخامس عشر قبل عصر النهضة، اوفي زمان ما قبل الراسمالية وبالتالي ما قبل المجتمع المدني،رغم تغلغل العلاقات الراسمالية في بلادنا، والشواهد على ذلك كثيرة، فالمجتمع العربي لم يستوعب السمات الاساسية للثقافة العقلانية اوثقافة التنوير، بمنطلقاتها العلمية وروحها النقدية التغييرية، وإبداعها واستكشافها المتواصل في مناخ من الحرية والديمقراطية، ففي غياب هذه السمات يصعب إدراك الوجود المادي والوجود الاجتماعي والدور التاريخي الموضوعي للقومية اوالذات العربية في وحدة شعوبها، ووحدة مسارها ومصيرها، إدراكا ذاتيا جمعيا يلبي احتياجات التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي العربي[1].

ولعلنا نتفق ان السبب الرئيسي لهذه الإشكالية الكبرى، لا يكمن في ضعف الوعي باهمية التنوير العقلاني، اوضعف الإدراك الجماعي بالدور التاريخي للذات العربية، فهذه وغيرها من اشكال الوعي، هي انعكاس لواقع ملموس يحدد وجودها اوتبلورها، كما يحدد قوة اوضعف انتشارها في اوساط الجماهير، وبالتالي فإن الواقع العربي الراهن، بكل مفرداته واجزاءه ومكوناته الاجتماعية وانماطه التاريخية والحديثة والمعاصرة، هوالمرجعية الاولى والاساسية في تفسير مظاهر الضعف والتخلف السائدة بل والمتجددة في مجتمعاتنا، إذ ان دراسة هذا الواقع، الحي، بمكوناته الاجتماعية والاقتصادية تشير بوضوح إلى ان العلاقات الإنتاجية والاجتماعية السائدة اليوم في بلداننا العربية هي نتاج لانماط اقتصادية اجتماعية من رواسب قبلية وعشائرية وشبه إقطاعية، وشبه راسمالية، تداخلت عضويا وتشابكت بصورة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

غير طبيعية، وانتجت هذه الحالة الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة، المشوهة، فكيف يمكن ان نطلق على هذا الواقع صفة المجتمع المدني[٢].

فالمعروف انه بالرغم من تطور بعض اشكال العلاقات ذات الطابع الراسمالي في بعض المجتمعات العربية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عموما، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى بشكل خاص، إلا ان هذه العلاقات الراسمالية الجديدة لم تستطع إزاحة العلاقات شبه الإقطاعية، والقبلية السائدة، والمسيطرة، وبقيت حيازة وامتلاك الاراضي الزراعية، مصدرا اساسيا للوجاهة والمكانة الاجتماعية والسلطة السياسية في بلدان الوطن العربي حتى منتصف القرن العشرين، حيث تدنت هذه المكانة، بتدني اهمية ملكية وحيازة الارض باعتبارها العمود الفقري للتكوينة الطبقية، وذلك بسبب تتابع الانقلابات العسكرية (واهمها حركة ٢٣ يوليو١٩٥٢ في مصر) في العديد من البلدان العربية وقيام الانظمة الوطنية وما تبع ذلك من تصفية للإقطاع، وتطبيق الإصلاح الزراعي من ناحية، وبسبب اكتشاف النفط وبروز اهمية راس المال (التجاري والخدمي) في التكوين الطبقي،من ناحية ثانية واشكاله الجديدة التي تداخلت بدورها مع الانماط القبلية، شبه الإقطاعية السابقة، بل إننا لا نبالغ في القول بان هذه الاشكال اوالتكوينات الطبقية شبه الراسمالية الجديدة، انبثقت في جزء هام منها من رحم التكوينات الاجتماعية القديمة، وهذه بدورها استطاعت التكيف مصلحيا مع العلاقات الراسمالية الجديدة، من حيث الشكل اوالتراكم الكمي الراسمالي فقط، دون ان تقطع علاقاتها مع جوهر التشكيلات الاجتماعية القديمة، وموروثاته القيمية والمعرفية المتخلفة، التي وجد فيها الاستعمار الغربي، مناخا مهيئا وجاهزا لتحقيق اهدافه ومصالحه في بلادنا، فلم يتعرض لاي من هذه الموروثات ورموزها الطبقية، التي شكلت في معظمها سندا للظاهرة الاستعمارية ولراس المال الاجنبي في عملية دمج بلداننا العربية وتكريس تبعيتها للنظام الراسمالي العالمي، اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية وإلى اليوم، دون ان نغفل بالطبع، مرحلة النهوض الوطني والقومي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، التي قادها الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، منفردا عبر شخصيته ودوره الكاريزمي وإيمانه الشديد بالمبادئ التحررية، والقومية، ولاحقا بالاشتراكية، دون الاستعانة بالمؤسسات الديمقراطية، والتعددية الحزبية، وتفعيل العمل السياسي في اوساط الجماهير التي عاش حياته من اجلها، ولذلك كانت هزيمة حزيران ١٩٦٧ بداية النهاية لمرحلة التحرر القومي الديمقراطي، خلقت المناخ العام، والمقومات اللازمة لإعادة إحياء التشكيلات والتكوينات الاجتماعية الطبقية القديمة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والمستحدثة، بصور واشكال معاصرة، تتوافق مع شروط الانفتاح والتحالفات السياسية العربية الرسمية التي تولت قيادتها اوتوجيهها الانظمة الاكثر رجعية وتخلفا وتبعية في بلادنا، وبالتالي يصعب في بلادنا -إن لم يكن متعذرا-تلمس اوإدراك الوجود المادي والدور الموضوعي التاريخي للطبقة البرجوازية عموما، والبرجوازية الوطنية خصوصا[٣].

مؤسسة الفساد تملك السيطرة على دفة القيادة

اليوم ونحن في مطلع الالفية الثالثة، تتعرض مجتمعاتنا العربية، من جديد، لمرحلة انتقالية لم تتحدد اهدافها النهائية بعد، رغم مظاهر الهيمنة الواسعة للشرائح والفئات الراسمالية العليا، بكل اشكالها التقليدية والحديثة، التجارية والصناعية والزراعية، والكومبرادورية والبيروقراطية الطفيلية، التي باتت تستحوذ على النظام السياسي، وتحول دون اي تحول ديمقراطي حقيقي في مساره، عبر اندماجها الذيلي التابع للنظام الراسمالي المعولم الجديد من جهة، وتكريسها لمظاهر التبعية والتخلف والاستبداد الابوي على الصعيد المجتمعي باشكاله المتنوعة من جهة اخرى، من خلال التكيف والتفاعل بين النمط شبه الراسمالي الذي تطور عبر عملية الانفتاح والخصخصة خلال العقود الثلاثة الماضية، وبين النمط القبلي العائلي، شبه الإقطاعي، الريعي، الذي ما زال سائدا برواسبه وادواته الحاكمة اورموزه الاجتماعية ذات الطابع التراثي التقليدي الموروث.

إن مخاطر هذا النمط المشوه من العلاقات الاقتصادية تنعكس بالضرورة على العلاقات الاجتماعية العربية بما يعمق الازمة الاجتماعية، واتساعها الافقي والعامودي معا، خاصة مع استشراء تراكم الثروات غير المشروعة، واشكال الثراء السريع كنتيجة مباشرة لسياسات الانفتاح والخصخصة، والهبوط بالثوابت السياسية والاجتماعية الوطنية، التي وفرت مقومات ازدهار اقتصاد المحاسيب واهل الثقة، القائم على الصفقات والرشوة والعمولات بانواعها، حيث يتحول الفرد العادي الفقير إلى مليونير في زمن قياسي، وهذه الظاهرة شكلت بدورها، المدخل الرئيسي لتضخم ظاهرة الفساد بكل انواعه، في السياسة والاقتصاد والإدارة والعلاقات الاجتماعية الداخلية، بحيث تصبح الوسائل غير المشروعة، هي القاعدة في التعامل ضمن إطار اهل الثقة اوالمحاسيب، بعيدا عن اهل الكفاءة والخبرة، ودونما اي اعتبار هام للقانون العام والمصالح الوطنية، مما يحول دون ممارسة الحد الادنى من مفهوم المجتمع المدني اوتطبيقاته السياسية بحكم استعمال الاستبداد الناجم عن استعمال الفساد.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ومما هوجدير بالحس بالمسؤولية، اوبالتامل كحد ادنى ليس الخطر الناجم عن هذه الظواهر فحسب، بل ان تصبح هي القاعدة التي تحكم اوتحدد مسار وطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية في مجتمعاتنا العربية، حينئذ تصبح مؤسسة الفساد هي التي تملك السيطرة على دفة القيادة في هذا البلد اوذاك، وتوجيهها وفق قواعد إدارة الازمة بالازمة، وهنا ينتقل الحس بالمسؤولية، إلى ضرورات التغيير الديمقراطي المطلوب في مواجهة هذا الوضع المازوم، الذي تفرضه طبيعة ازمة التحرر الوطني والقومي، بحكم انها تعبير عن ازمة هذا التطور المشوه الذي فرضته حالة التبعية البنيوية للإمبريالية، حسب تعبير المفكر الشهيد مهدي عامل بحيث تصبح الطبقة المسيطرة اونظامها في تناقض بين السير في منطق الحركة التحررية الديمقراطية، وهومنطق معادٍ لها، وبين السير ضده والنتيجة واحدة، حيث بات السير في منطق التحرر يضع هذه الطبقة اوالتحالف اوالنظام في تناقض مع مصالحها الطبقية، فيقتضي بالتالي بضرورة زوال سيطرتها الطبقية، وكذلك الامر بالنسبة لسيرها ضد منطق الحركة التحررية حيث تفقد هذه الطبقة التي هي البورجوازية الكولونيالية كل مبرر لوجودها في موقع القيادة[٤].

ولكن الإشكالية الكبرى، انه في موازاة هذه الاحوال والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحلية الداخلية المازومة، تراجعت احزاب وقوى التغيير الديمقراطي في بلداننا وهي اهم مكونات المجتمع المدني، إلى الخلف بصورة مريعة، خاصة القوى القومية واليسارية منها، التي لم تستطع حتى اللحظة بلورة اوإنتاج صيغة معرفية، سياسية اقتصادية اجتماعية، علمية وواقعية، قادرة على رسم مستقبل المجتمع العربي والخروج من ازمته، وقد ترك هذا التراجع اثاره الضارة في اوساط الجماهير ووعيها العفوي، التي وجدت في الحركات السياسية الدينية ملاذا وملجا يكاد يكون وحيدا، يدفعها الى ذلك نزوعها الى النضال ضد العدوالرئيسي إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية من جهة، والنضال من اجل الخلاص من كل مظاهر المعاناة والحرمان والفقر ومواجهة الظلم الطبقي والاستبداد السياسي الداخلي من جهة اخرى.

زمن الحداثة لم زمن التخلف

ففي هذا الزمن الذي يعيش فيه العالم، زمن الحداثة والعولمة وثورة العلم والمعلومات والاتصال، يشهد مجتمعنا العربي عودة الى الماضي عبر تجديد عوامل التخلف فيه، لم يعرف مثيلا لها في تاريخه الحديث منذ مائة عام اويزيد، فهوالى جانب ترعرع الانماط القديمة القبلية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والحمائلية والطائفية، والاصولية والتعصب الديني، يوصف اليوم بحق على انه مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته الاجتماعية، ابوي، يعاني النزعة الاستبدادية على مختلف الصعد، مرحلي، انتقالي، تراثي، تتجاذبه الحداثة والسلفية، شخصاني في علاقاته الاجتماعية يعيش حتى الوقت الحاضر مرحلة ما قبل المرحلة الصناعية والتكنولوجية، وبالتالي مرحلة ما قبل الحداثة، اما على الصعيد الداخلي الاجتماعي، فإن الفجوات بين الطبقات الثرية والميسورة والمحرومة، تزداد اتساعا وعمقا(٥).

وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم، وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة)، يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهه بالتبعية الخارجية ومتممة لها، فتمارس عليه وضده مختلف انواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي، وفي ظل هذه الاوضاع اوالسمات الاجتماعية يعيش الإنسان في المجتمع العربي على هامش الوجود والاحداث لا في الصميم، مستباحا معرضا لمختلف المخاطر والاعتداءات، قلقا حذرا باستمرار من احتمالات السقوط والفشل والمخاطر(٦).

تحتل السلع والمقتنيات والاهتمامات السطحية روحه وفكره، يفكر، إنما ليس بقضاياه الاساسية اوالعامة، ينفعل بالواقع والتاريخ اكثر مما يعمل على تغييرهما، إنه إنسان مغرب ومغترب عن ذاته، ولان إمكانات المشاركة نادرة وضيقة، لا يجد من مخرج سوى بالخضوع اوالامتثال القسري اوالهرب، هذا التعميم في وصف حياة الإنسان العربي، والقريب من الواقع الى درجة كبيرة، تكمن قيمته من وجهة نظر موضوعية في تحفيز القوى القومية التقدمية العربية لدراسة واقعها الاجتماعي ومسار تطوره الاجتماعي وخصوصياته التي اختلفت من حيث النشوء التاريخي للشرائح والفئات الراسمالية بين هذا القطر اوذاك، ولكن هذا الاختلاف في ظروف النشاة لهذه الشرائح ومنابعها وجذورها، لم يعد قائما في لحظة معينة من التطور المعاصر للبلدان العربية، الذي بات متشابها الى حد كبير في كافة هذه البلدان(٧).

فبالرغم من الاختلاف في ظروف النشاة التاريخية للشرائح الراسمالية العربية العليا وتباين اشكالها كما يقول د.محمود عبد الفضيل حيث نشات في مصر من اصول زراعية وإقطاعية واضحة، بينما نشات في سوريا عبر ارتباطها اساسا بالتجارة في المناطق الحضرية والمدن الكبرى، وفي السودان ارتبطت نشاتها بنموالتجارة القافلية البعيدة المدى في افريقيا، ونشات في العراق من تداخل التجارة والإقطاع معا(٨).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إلا ان تزاوج راس المال الاجنبي مع الدولة الكولونيالية، وكذلك مع دولة ما بعد الاستقلال، لعب ادوارا مهمة في تسهيل عملية توسع ونموالبورجوازيات المحلية في معظم البلدان العربية، الى جانب الدور الهام الذي لعبه راس المال الاجنبي تاريخيا، وراس المال الدولي حديثا، خاصة فيما يعرف بحقبة البترودولار، التي شكلت العنوان الابرز لتبلور العلاقات البرجوازية المشوهة، وكل هذه العوامل هيات الظروف الموضوعية لنشاة جناح مهم (وخطير) من اجنحة الراسمالية العربية، المعروف بجناح البورجوازية الكومبرادورية[٩]، التي بات التداخل بينها وبين اجهزة الدولة البيروقراطية في كل بلدان النظام العربي، وثيقا وعضويا الى درجة ان بعض التحليلات تقول بظهور الدولة الكومبرادورية، التي تحكمها بورجوازية الصفقات اواقتصاد المحاسيب والاقارب اوما اطلق عليه الاقتصادي الإنجليزي المعروف (جون مايناردكينز) اقتصاد الكازينوفي إشارته الى الفساد الذي ساهم في تفجير الازمة الراسمالية العالمية عام ١٩٢٩.

إن ظهور هيمنة البورجوازية الكومبرادورية والطفيلية وتحالفها مع البيروقراطية المدنية والعسكرية الحاكمة، ورموز الانماط القبلية وشبه الإقطاعية في بلادنا العربية، في الظروف الراهنة، يشير الى الدور الثانوي للاختلاف التاريخي في نشاة الشرائح الراسمالية العربية العليا، التي توحدت اليوم في شكلها ومضمونها العام واهدافها المنسجمة مع مصالحها الانانية الضارة، عبر نظام استبدادي، تابع، ومتخلف، يسود ويتحكم في مجمل الحياة السياسية والاجتماعية، كظاهرة عامة، تتجلى فيها بوضوح، الازمة الاجتماعية العربية الراهنة، بتاثير هذا التداخل العميق والمعقد لرموز الانماط القديمة والحديثة، ومصالحهم المتشابكة في إطار من العلاقات الاجتماعية الفريدة التي تمتزج فيها اشكال الحداثة وادواتها مع قيم التخلف وادواته، ساهمت في إضفاء شكل ومضمون خاص ومتميز للواقع الاجتماعي العربي وتركيبته وخارطته الطبقية، بحيث بات من المفيد مراجعة استخدامنا للمصطلحات الغربية، مراجعة موضوعية ونقدية كي لا نعيد تطبيقها على واقعنا بصورة ميكانيكية، كما فعلنا في المرحلة السابقة، خاصة مصطلح (البورجوازية)، عند تناول الشرائح والفئات الراسمالية العربية التي تشكلت تاريخيا وإلى الان من هذا المزيج اوالتنوع الاجتماعي غير المتجانس اوالموحد سواء في جذوره ومنابعه القديمة، اوفي حاضره ومستقبله.

فمصطلح (البورجوازية) وغيره من المصطلحات التي تحدثت عن تطور التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتسلسلها من المشاعية الى العبودية الى الإقطاع الى الراسمالية، والتي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تطابقت مع مضمون التطور الراسمالي في البلدان الصناعية الغربية، تكاد تكون مصطلحات غريبة في واقعنا وشكل تطوره المشوه، خاصة وانها لم تتغلغل في الوعي العفوي اوالاعتيادي للجماهير،وكذلك في صفوف القواعد الحزبية العربية كمفاهيم تحفيزية اورافعة للوعي السياسي والطبقي، لكون هذا المصطلح اوالمفهوم مصطلحا يكاد يكون وافدا، غريبا، نظرا لعدم تبلور الإطار اوالطبقة في بلادنا بصورة محددة، التي يمكن ان يجسدها اويعبر عنها اويشير إليها ذلك المصطلح من جهة، ونظرا لما ينطوي عليه اويتضمنه هذا المفهوم من إعلان ولادة وتشكل طبقة جديدة هي (البورجوازية) كطبقة قائدة لمرحلة جديدة، حملت معها مشروعا نهضويا حضاريا عقلانيا تطوريا ماديا هائلا،عجّل في توليد التشكيلة الاجتماعية الراسمالية ومفاهيمها المتطابقة معها من جهة اخرى، وفي هذا السياق نؤكد ان المطالبة بمراجعة المصطلحات ذات الطابع التطبيقي لا يعني مطلقا التطرق الى النظرية الماركسية ومنهجها، والتي نشعر بالحاجة الماسة الى إعادة دراستها وتعميق الالتزام بها في هذه المرحلة وفي المستقبل.

إن تناولنا لهذه الرؤية التحليلية، لا يعني انها دعوة إلى وقف التعامل مع هذه المصطلحات، بقدر ما هي دعوة للبحث عن مصطلحات ومفاهيم معرفية اخرى إضافية تعكس طبيعة ومكونات التركيب الاجتماعي الطبقي في بلادنا العربية، بما يلغي كل اشكال الغربة اوالاغتراب في المفاهيم التي سبق استخدامها بصورة ميكانيكية اومجردة، بحيث نجعل من التحليل النظري والاجتماعي لواقعنا، في سياق العملية السياسية، امرا واضحا ومتطابقا في كل مفاهيمه ومصطلحاته مع هذا الواقع الشديد التعقيد، الذي يشير إلى ان التطور في بلادنا كما يقول د. برهان غليون ليس بنيانا عصريا بالرغم من قشرة الحداثة فيه.

وهوايضا ليس بنيانا قديما بالرغم من مظاهر القديم، ولكنه نمط هجين من التطور قائم بذاته، فقد عنصر التوازن واصبحت حركته مرهونة بحركة غيره، لذلك لا بد من إزالة اللبس والخلط في المفاهيم، الذي ساد طويلا في الكتابات العربية، وساهم إلى حد ما في تكريس حالة الإرباك الفكري في اوساط القوى اليسارية العربية وعزلتها عن الجماهير، وليس معنى ذلك، اننا ندعوإلى تكيف الوعي الطليعي العربي المنظم، لمتطلبات الوعي العفوي الجماهيري، بالعكس، إنها دعوة اووجهة نظر تستهدف التعامل مع الوعي العفوي بمنهجية ومفاهيم تعكس تفاصيل الواقع المعاش وتعبّر عنه بصورة جدلية تدفع به الى التطور والنهوض، انطلاقا من قناعتنا بمقولة ماركس في مقدمته لراس المال قل كلمتك وامشي ودع الناس يقولوا ما يقولون.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

طبيعة ومكونات التركيب والمتغيرات الطبقية في الوطن العربي

وفي سياق الحديث عن طبيعة ومكونات التركيب والمتغيرات الطبقية في بلدان وطننا العربي، وضرورات إزالة الخلط واللبس في مصطلحاتها اومفاهيمها، نتوقف امام طروحات اثنان من المفكرين العرب هما د.حليم بركات، والراحل د.رمزي زكي، فالاول يطرح في كتابه المجتمع العربي في القرن العشرين المشار إليه في هذه الدراسة، مسالة التكون الطبقي في المجتمع العربي ويعيدها إلى الاصول الرئيسية المتشابكة التالية: ملكية الاراضي والعقارات، والتجارة وملكية راس المال، النسب العائلي المتوارث، المنصب اوالموقع في السلطة، مع الإشارة الى عدم تساوي هذه العوامل في الاهمية[١٠]، ومع تقديرنا لصحة هذا التحليل وانسجامه مع الواقع، إلا ان د. بركات في تصنيفه للطبقات الاجتماعية العربية المعاصرة، يقر بوجود ثلاث طبقات رئيسية: الطبقة البورجوازية، الطبقة الوسطى، الطبقة الكادحة، وهي قضية بحاجة الى النقاش، نظرا لشدة التنوع في البنية والانتماءات الاجتماعية العربية التي اشار إليها في مقدمة كتابه.

اما المسالة الثانية فهي ترتبط بتعريف الطبقة البورجوازية التي تتضمن كما يشرح د.بركات شرائح اجتماعية قديمة من الارستقراطية وكبار الملاك وشيوخ القبائل وكبار علماء الدين، الى جانب كبار الراسماليين التجاريين والصناعيين والاثرياء الجدد[١١]، وهوفي تقديرنا، تعريف ملتبس يتناقض مع مصطلح (البورجوازية) المتعارف عليه، كمصطلح حديث، عبّر عن طبقة جديدة تكونت في التاريخ الحديث في سياق صراعها مع الطبقات والشرائح القديمة الارستقراطية وكبار الملاك ورجال الدين، وبالتالي، لا يجوز القفز عن كيفية تكون الطبقة البرجوازية، وسياقها التاريخي في مرحلة محددة، وكذلك في إطارها العام كطبقة لا مكان فيه للرموز والشرائح القديمة.

المسالة الثالثة، التي ندعوالى تاملها والتفكر فيها ومناقشتها بصورة موضوعية، فهي مسالة الطبقة الوسطى، والالتباس حول مفهوم هذه الطبقة وشكل تطورها ووجودها ودورها، وذلك على ضوء كتاب المفكر الراحل د.رمزي زكي وداعا للطبقة الوسطى، ونتناول هنا هذه المسالة عبر الملاحظتين التاليتين:

الملاحظة الاولى: لا بد من تحديد المقصود بالطبقة الوسطى وماهيتها منعا للالتباس والإرباك، تحديدا وإيضاحا للمفهوم ومغزاه اودلالاته الاجتماعية والسياسية، حيث اننا نعتقد في ضوء قراءتنا لكتاب "وداعا للطبقة الوسطى ان موضوع الكتاب يتناول الطبقة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البورجوازية الصغيرة بصورة مباشرة، التي تختلف بكل مكوناتها عن الطبقة الوسطى اوما يعرف عندنا بالراسمالية الوطنية التي لم يعد لها دورا رئيسيا اومركزيا في مسار التطور الاقتصادي الاجتماعي في البلدان العربية اوفي العالم الثالث، ارتباطا بطبيعة التطور الراسمالي المعولم الراهن، وشروطه وضغوطاته على بلدان العالم الثالث واحتكاره لاسواقها المحلية المفتوحة بلا اية قيود اوضوابط، لذلك، فإننا نرى ان استخدام مصطلح (البورجوازية الصغيرة) بشرائحها الثلاث: العليا، والمتوسطة، والدنيا. هو الاكثر دقة واقترابا وتفسيرا للواقع الاجتماعي في بلادنا، لا سيما وانه يتفق مع التحليل الماركسي للمجتمع البورجوازي، وهوتحليل يستند -كما هومعروف - إلى المقولة التالية: في المجتمعات البورجوازية ثمة طبقتان رئيسيتان متناحرتان: البورجوازية، والبروليتاريا.

وتشمل البورجوازية على ثلاثة اقسام هي:البورجوازية الكبيرة، والبورجوازية المتوسطة والبورجوازية الصغيرة، وهذه الاخيرة تتوزع على ثلاثة شرائح: العليا، والمتوسطة، والدنيا، وهي الطبقة الاقدم في التاريخ، والاكثر تعقيدا في اوضاعها الداخلية وتركيبتها، وقد تناولها بالتعريف والتشخيص ماركس وانجلز ولينين وغيرهم من المفكرين الماركسيين، نذكر منهم في بلادنا، المفكر الماركسي الراحل د. فؤاد مرسي، الذي اكد على ان الحرفيين وصغار المنتجين واصحاب الحوانيت وصغار الفلاحين والموظفين، يشكلون جميعا ما يسمى بالبورجوازية الصغيرة، اكثر الطبقات عددا واوسعها نفوذا وابعدها اثرا في مجتمعنا[١٢].

والمفارقة هنا ان هذا التعريف لا يختلف من حيث المضمون مع ما قدمه د. رمزي زكي الذي ينبهنا في كتابه إلى انه يستخدم مصطلح الطبقة الوسطى تجاوزا، لانه مصطلح هلامي وفضفاض يفتقد للدقة العلمية، ولان هذا المصطلح يضم في الواقع كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين في حجم دخلها، وهي طبقة غير منسجمة، يسودها مختلف الوان الفكر الاجتماعي والسياسي، حيث انها تضم مختلف الشرائح الاجتماعية التي تعيش بشكل اساسي على المَرتبات المكتسبة في الحكومة والقطاع العام والخدمات والمهن الحرة، ويطلق على اصحابها: ذوي الياقات البيضاء يتوزعون على ثلاثة شرائح: عليا ومتوسطة ودنيا[١٣].

إن تسجيلنا لهذه الملاحظة، شكل من الاجتهاد يستهدف العودة بمفهوم كل من الطبقة الوسطى والبورجوازية الصغيرة ووضعه في إطاره الصحيح، منعا للإرباك في تحليلنا للاوضاع الاجتماعية ومكوناتها وازمتها في بلادنا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الملاحظة الثانية: وتتناول الفرق الجوهري بين الطبقة البورجوازية المتوسطة، والطبقة البورجوازية الصغيرة، حيث تتميز الاولى، بضعف بنيتها وحجمها ودورها، وبتماسك موقفها الايديولوجي الاقرب إلى ايديولوجية البورجوازية الكبيرة، بحكم توافق المصالح وتداخلها بينهما. اما البورجوازية الصغيرة فهي الطبقة الاكثر عددا واتساعا وشمولا في كل مجتمعاتنا العربية، والبلدان النامية عموما، وقد لعبت هذه الطبقة دورا مركزيا في الإطاحة بالبنية المجتمعية العربية التقليدية القديمة اوالارستقراطية، في العديد من الدول العربية، وفرضت بديلها الوطني والقومي المعادي للاستعمار والصهيونية من جهة، إلى جانب بديلها الاجتماعي الداخلي ضد الإقطاع والراسمالية الكبيرة، واحدثت تحولا نوعيا في حياة الفلاحين والعمال والفئات الفقيرة، لا يمكن تخطيه اوالقفز عنه، خاصة في المراحل الاولى من تولي الطبقة للحكم اوالسلطة.

المسالة الهامة الاخرى، ان البورجوازية الصغيرة شكلت دوما، وستظل إلى مدى بعيد قادم، الوعاء اوالمصدر الاول لتاسيس المؤسسات والجمعيات والاحزاب اليسارية والقومية والدينية بمختلف ايديولوجياتها واساليب عملها واهدافها وحجم حركتها واتساعها حسب هذا الظرف اوهذه المرحلة وطبيعة الطبقة السائدة فيها، المهم ان هذه الطبقة ما زالت قادرة على التاثير الإيجابي في مجرى التطور الاجتماعي العربي، إذا وجدت التنظيم اوالحزب القادر على إثبات وجوده وتاثيره ووضوح اهدافه، إذ انها طبقة ذات طبيعة مزدوجة نتيجة لوضعها المزدوج، وتارجحها بين الارتفاع والهبوط، وبالتالي فهي حين تشكل لنفسها تنظيماتها، لا تنجح عادة في الاحتفاظ باستقلالها السياسي.

حيث تترعرع فيها المظاهر الضارة من الشللية والتكتلات والانشقاقات وعدم التجانس اوالتوحد الفكري والسياسي فهي حين تحارب ضد البورجوازية الحاكمة، فإنما تحارب بوسائل المجتمع البورجوازي نفسه(١٤)، ولذلك يسهل قيادتها من خارجها -في ظروف محددة- عبر حركة منظمة، اوحزب قوي بغض النظر عن ايديولوجيته وهويته السياسية والفكرية، والمثال الصارخ على ذلك، ما يجري الان من اتساع غير اعتيادي، من حيث حجم وعدد عناصر البورجوازية الصغيرة الذين يشكلون الاغلبية الساحقة في الجسم التنظيمي للحركات الدينية السياسية وتنظيماتها في بلداننا العربية، في المرحلة الحالية، نظرا لتراجع قوة وحضور وتاثير الاحزاب القومية اليسارية الديمقراطية فيها.

الازمة الاقتصادية ومفهوم المجتمع المدني

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

على بالرغم من تداول هذا المفهوم في الاوساط النخبوية الحكومية وغير الحكومية، في بعض البلدان العربية، إلا ان هذه الظاهرة لا تعني وجود اوتبلور مجتمع مدني عربي كما يروج البعض، إذ اننا ما زلنا في مرحلة ما قبل الحداثة اوما قبل المجتمع المدني، رغم كل ما يتبدى على السطح، في الواقع المادي اوفي المفاهيم، من مظاهر حداثية لا تعدوان تكون شكلا فقط دون اي محتوى حقيقي يعبر عنها، والشاهد على ذلك بصورة حية، مسار التطور الاجتماعي العربي في سياقه التاريخي العام، القديم والحديث، هذا المسار لم يستطع حتى اللحظة، بسبب عوامل خارجية وداخلية مهيمنة، فرز اوبلورة طبقات بالمعنى الحقيقي، والواسع للكلمة، اي طبقات بذاتها تستطيع التعبير عن مصالحها الاقتصادية والسياسية، وتدافع عنها ككتلة طبقية موحدة مدركة لوجودها الموضوعي، ففي غياب هذا التبلور الطبقي، واستمرار سيطرة الانماط القديمة، تشكلت في بلادنا حالة طبقية مشوهة، امتزجت فيها، كل العلاقات الاجتماعية المرتبطة بالانماط القديمة والحديثة معا، تبدوواضحة اليوم عبر ما نشاهده في كل مجتمعاتنا من استمرار وجود وتاثير العلاقات البدوية القبلية والحمائلية والعائلية والطائفية.

والعلاقات شبه الإقطاعية التي اختلطت بالعلاقات الاجتماعية الراسمالية الحديثة، وكونت هذا المزيج اوالتشكل الطبقي المشوه والسائد حتى اليوم في كل مكونات البنية المجتمعية، الفوقية والتحتية بهذه الدرجة اوتلك، وبالتالي فإن الحديث عن مجتمع مدني، في إطار هذا المزيج اوالشكل المرقع من الجماعات ما قبل الحداثة اوالمدنية، مسالة تحتاج إلى المراجعة الهادئة التي تستهدف تشخيص الواقع الاجتماعي العربي، وازمته المستعصية الراهنة، تشخيصا يسعى إلى صياغة البديل الديمقراطي القومي والياته الديمقراطية وصولا إلى تفعيل مفاهيم وادوات ومؤسسات المجتمع المدني في إطار النضال الوطني والقومي، التحرري والديمقراطي المطلبي معا، ففي هذا السياق وحده، نستطيع نفي الطابع الطارئ والمستحدث الوافد لمفهوم المجتمع المدني من جهة، ونستطيع ايضا نفي واقع الإبهام والغموض الذي يشوب الحديث عنه في هذا المناخ المهزوم والمازوم، حيث ترعرع مفهوم (المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية) وبات مالوفا من كثرة تداوله في معظم الحوارات والندوات وورش العمل التي تعقدها بعض القوى السياسية وتروج لها المنظمات غير الحكومية، وهي حوارات وورشات عمل استطاعت الانتشار والتوسع في العديد من الدول العربية في اوساط نخبة يتكرر حضورها في هذه الندوة اوالورشة اوتلك بصورة شبه دائمة،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وهي ظاهرة تدعوإلى إثارة الانتباه والتامل، وليس الاستغراب، من حيث ان هذه الورش والندوا التي نجحت في القفز بمفاهيم المجتمع المدني والديمقراطية الليبرالية، والوصول بها إلى اعلى سلم الاولويات في الإطار الضيق للنخبة السياسية التي تخلى معظم رموزها عن مواقفهم اليسارية السابقة، لم تنجح بالمقابل في الوصول اوالتغلغل باي شكل من الاشكال إلى الاوساط الجماهيرية الشعبية، وإن دل ذلك على شيء، فإنما يدل على غربة هذه المفاهيم بطابعها وجوهرها الليبرالي عن الواقع من جهة، وغرابة صيغها وعناوينها الفرعية المتعددة، وشكل عباراتها المركب بصورة لا يمكن للجماهير ان تستوعبها، نورد بعضا منها على سبيل المثال: التمكين في المشاركة،الشراكة الجديدة بين الدولة والاسواق،تنمية قدرات الإنسان، تقديرالفقر بمشاركة الفقراء في وضع استراتيجيات تخفيف فقرهم تنمية المبادرات المحلية،المنظمات الاهلية والديمقراطية والتنمية المستدامة،دور المنظمات الاهلية مع القطاع الخاص، التنمية البشرية من منطلق الاطفال،الجندر،عمليات التشبيك، الليبرالية والخصخصة واقتصاد السوق...الخ.

وهي عبارات غريبة في معظمها عن واقعنا، مما جعل منها عبارات عامة ومبهمة وجديدة حلت محل المفاهيم المعادية للإمبريالية والصهيونية ومفاهيم التحرر القومي والوحدة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية، واضيفت إلى مفردات اللغة والخطاب السياسي الهابط، الذي حدد النظام الراسمالي المعولم الجديد، اسسه ومنطلقاته الليبرالية، الفكرية والسياسية العامة، وترك هامشا للمنظمات غير الحكومية في العالم العربي، والعالم الثالث لتمارس دورها اوقناعاتها الجديدة، اومشاريعها ومخططاتها المرسومة التي قد تحمل في طياتها،في اللحظة الراهنة من الهبوط السياسي المريع،توجه بعض هذه المنظمات عبر تاثير ودور شخوصها السياسية الكاريزمية لتاسيس احزاب سياسية ليبرالية اجتماعية جديدة في بلدان الوطن العربي عموما، وفي فلسطين بشكل خاص، تبتعد بصورة اساسية عن جوهر المشروع الوطني المقاوم للاحتلال الصهيوني تحت غطاء البرنامج الاجتماعي الديمقراطي الداخلي، وحقوق الإنسان والتنمية، وبدعم تمويلي كبير لمساعدة هذه "الاحزاب الوليدة" وضمان فوزها في اية انتخابات قادمة، بعد إسدال الستار على المشهد الوطني في المرحلة الماضية لكي تكون هذه الاحزاب عنوانا للمشهد القادم.

وفي هذا المشهد الملتبس داخليا، في إطار النظام العربي المازوم والمهزوم، وخارجيا على الصعيد العالمي، خاصة بعد انهيار الثنائية القطبية ومعادلاتها وضوابطها السابقة، يصبح

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الحديث عن مفاهيم المجتمع المدني، نتاجا مباشرا لهذا المشهد الجديد، وعوامله ومحدداته الخارجية، وليس نتاجا لمعطيات وضرورات التطور الاجتماعي الاقتصادي السياسي في بلادنا، إذ ان الحديث عن المجتمع المدني العربي، هوحديث عن مرحلة تطورية لم ندخل اعماقها بعد، ولم نتعاطى مع ادواتها ومعطياتها المعرفية العقلانية التي تحل محل الادوات والمعطيات المتخلفة الموروثة، مثالنا على ذلك صارخا في وضوحه لمن يريد ان يستدل عليه، فالبورجوازية الاوروبية التي كانت تورية في مراحلها الاولى في عصر النهضة اوالحداثة.

جابهت الموروث السلفي اللاهوتي الجامد، بالعقل والعقد الاجتماعي، وجابهت الحكم الثيوقراطي والاوتوقراطي الفردي بالعلمانية والديمقراطية، وجابهت الامتيازات الارستقراطية والطبقية بالحقوق الطبيعية، كما جابهت تراتبية الحسب والنسب واللقب بالمساواة الحقوقية والمدنية، بين جميع المواطنين، فاين نحن العرب من كل ذلك؟ ونجيب بوضوح، ان مجتمعنا العربي اليوم، هومجتمع بلا مجتمع مدني، فطالما ان بلادنا ليست في زمن حداثي حضاري ولا تنتسب له، بالمعنى الجوهري، فإن العودة إلى القديم اوما يسمى بإعادة إنتاج التخلف سيظل امرا طبيعيا فيها، يعزز استمرار هيمنة المشروع الاستعماري المعولم على مقدراتنا واستمرار قيامه فقط بإدارة الازمة في بلادنا دون اي محاولة لحلها سوى بالمزيد من الازمات(١٥).

المسالة الاخرى التي ندعوالى إعمال الفكر فيها، تتمثل في تلك الفجوة بين الإطار الضيق لاصحاب السلطة والملتفين حولها من جهة، والإطار الواسع للجماهير الشعبية الفقيرة من جهة اخرى، وهي ظاهرة قابلة للتزايد والاتساع والتفاقم، عبر التراكم المتصاعد للثروة، الذي يؤدي -كنتيجة منطقية اوحتمية- إلى تزايد اعداد الجماهير الفقيرة المقموعة والمضطهدة تاريخيا، وتعرضها إلى اوضاع غير قابلة للاحتمال اوالصمت، مما يضعها امام خيارين: إما الميل نحوالإحباط اوالاستسلام واليأس، اوالميل نحوالمقاومة والمجابهة السياسية الديمقراطية، والعنيفة، تحت غطاء اجتماعي اوديني، اكثر بما لا يقاس -كما اشرنا من قبل- من ميلها نحوالاقتناع بالهامش الليبرالي وشكله المحدود، للخلاص من وضعها وازماتها المستعصية، إن إدراكنا لهذه الفروق الجوهرية، يدلنا على كيفية التعامل مع مفهوم المجتمع المدني، واية مفاهيم اخرى، وفق خصوصية تطورنا الاجتماعي التاريخي والمعاصر، المختلفة نوعيا عن مجرى وطبيعة التطور في البلدان الغربية، وما يتطلبه ذلك الإدراك من تحويل في المفاهيم بحيث تصبح مقطوعة الصلة مع دلالاتها السابقة، التي تمحورت فقط عند الإشارة إلى المجتمع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المدني كضرورة في خدمة عمليات التنافس الاقتصادي بين الافراد على قاعدة حرية السوق في إطار الليبرالية الجديدة والياتها المتوحشة في نظام العولمة الراهن.

تجاوز التجزئة القطرية الى الاشتراكية الديمقراطية

وفي هذا السياق، فإن رؤيتنا لمفهوم وتطبيقات المجتمع المدني في بلادنا، تتجاوز التجزئة القطرية لاي بلد عربي، تتجاوزها كوحدة تحليلية قائمة بذاتها رغم إدراكنا لتجذر هذه الحالة القطرية ورسوخها، نحورؤية اشتراكية ديمقراطية قومية تدرجية تنطلق من الضرورة التاريخية لوحدة الامة المجتمع العربي، وتتعاطى مع الإطار القومي كوحدة تحليلية واحدة، ثقافيا واجتماعيا وسياسيا، في بنيتها التحتية ومستوياتها الجماهيرية الشعبية على وجه الخصوص.

على ان الشرط الاول للوصول الى هذه الرؤية الهدف، يكمن في توحد المفاهيم والاسس العامة، الايديولوجية، والسياسية، والاقتصادية الاجتماعية، للاحزاب والقوى والفصائل اليسارية الديمقراطية العربية داخل الإطار الخاص في كل دولة قطرية عربية على حدة كخطوة اولية، تمهد للتوحد المعرفي والسياسي العام الذي يسبق التوحد التنظيمي المطلوب تحققه كضرورة تاريخية، في مرحلة لاحقة، بعد توفر وإنضاج عوامله الموضوعية والذاتية، وذلك بإيلاء الايديولوجيا اهمية وصلاحية غير عاديتين في المقاربة الماركسية العربية للتجريبي والممكن، فالماركسية العربية كما يقول مهدي عامل لم تكن في جملتها سوى فلسفة اخلاقية للتعبئة، وانها كانت تبعا لذلك قاصرة عن ان تبدع برنامجها النظري السياسي، من هنا اهمية التركيز على حقل المعرفة كحقل مميز من حقول الصراع الطبقي(١٦).

ذلك إن وحدة المفاهيم اوالإطار المعرفي السياسي، ووضوحها لدى هذه الاحزاب والقوى، ارتباطا بوضوح تفاصيل مكونات الواقع الاجتماعي الاقتصادي الثقافي العربي، ستدفع نحوتوليد الوعي بضرورة وحدة العمل المنظم المشترك، وخلق المثقف الجمعي العربي عبر الإطار التنظيمي الديمقراطي الاشتراكي الموحد من ناحية وبما يعزز ويوسع إمكانيات الفعل الموجه نحوتحقيق شروط الهيمنة الثقافية في اوساط الجماهير الشعبية من ناحية ثانية، وذلك إدراكا منا لهدف (جرامشي) الحقيقي، اوالبعيد، من استخدامه لمقولة (الهيمنة الثقافية)، فهوكما يقول عزمي بشارة رغم إضافته الهيمنة الثقافية وجعلها ساحة الصراع الاساسية في المرحلة ما قبل الثورية، إلا انه بعيد كل البعد عن إحالة مهمات التغيير على عاتق المجتمع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المدني القائمة، فالادوات الاساسية للتغيير التي يجب ان يعمل من خلالها، المثقفون العضويون الذين يحملون فكر التغيير، هي الحزب الاشتراكي من اجل تحقيق الهيمنة الايديولوجية الكفيلة بإزالة الفرق بين الدولة والمجتمع، ذلك إن مفهوم المجتمع المدني عنده، ليس هومفهوم الاتحادات والجمعيات الطوعية والمؤسسات المدنية القائمة على التواصل العقلاني، على العكس من ذلك.

يعتقد (جرامشي) ان مسالة الهيمنة الثقافية لا يمكن حسمها عقلانيا، وإن الحزب القادر على الهيمنة الثقافية هوالحزب الاشتراكي، القادر بمثقفيه العضويين، اي الذين يتحزبون بوضوح لفئة اجتماعية بعينها، على التحول من ثقافة النخبة الى ثقافة الجماهير، وعلى تملك مشاعر واحلام الجماهير، والتحول الى مَركب من مركبات هويتها الثقافية، والتحول الى دين جديد اوفكرة مركزية توحيدية يزود الناس بمعنى لحياتهم، ويجندهم باتجاه التغيير نحومجتمع افضل[١٧]، يكون هدف النضال السياسي فيه كسر استبداد الانظمة وتجاوزها، وإخراج الجماهير الشعبية من حالة الإحباط والركود، وتفعيل دورها الذاتي المدرك لوجوده، كميدان رئيسي للفعل الجماعي والارادة الشعبية الخلاقة لتحقيق اهدافها في التحرر القومي والديمقراطي، عبر التصدي ومقاومة العدوانية الصهيونية الإمبريالية على بلادنا، وإزاحتها من جهة، في موازاة النضال من اجل التحرر الديمقراطي الاجتماعي الداخلي وفق قواعد الاعتماد العربي على الذات للخلاص من التبعية والتخلف وتحقيق الديمقراطية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية.

الأمن الاقتصادي العربي

ثمة تراكمات عربية واقليمية وعالمية حصلت بين قمتي الخرطوم والرياض، وليست جميعها لمصلحة الدول العربية، فبعد خطة بوش في العراق، انعقد المؤتمر الاقليمي - الدولي في بغداد بمشاركة دولية واسعة، وبعد الانقسام الفلسطيني الداخلي، تمكن بيان مكة من التمهيد لقيام حكومة الوحدة الوطنية. اما الامن الوطني في كل من العراق والصومال والسودان ولبنان وفلسطين. فما يزال مهددا، اوغائبا.

اذا كانت مجموعة الدول العربية معنية باستقرار العراق، فإنها مطالبة بمساعدته على وقف التقاتل الداخلي، وانتشار الارهاب والفوضى. والعراق يختزن إمكانات التفجير الامني بينما يختزن الاحتياط النفطي، وتهديد وحدته وامنه خطر على الامة العربية في حاضرها ومستقبلها، ومن المتوقع والحال هذه ان تبقى الازمة العراقية في راس اهتمامات القمة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العربية، وان تتوصل إلى مجموعة قرارات تحتاج إلى متابعة، ما هي ابرز القرارات المتوقعة، إضافة إلى عبارات مكررة حول وحدة العراق، وامنه، وسيادته، واستقلاله.

فإن الدول العربية المجاورة للعراق (السعودية وسوريا والاردن والكويت) ستتبنى نتائج قمة بغداد، وقد تسهم بمزيد من الفاعلية في المؤتمر المقبل سواء عقد في تركيا اوفي دولة اخرى، هذا بالإضافة إلى التنبه لاولوية درء الفتنة بين السنة والشيعة بعدما صارت مادة معلنة في البيانات الرسمية للاحلاف والكتل الدولية والإقليمية.

وإذا كانت الإدارة الامريكية الحالية مسؤولة عما الت إليه الاوضاع الداخلية للعراق بحكم واقع الاحتلال، وتبعاته، واثاره، فإن مسؤوليتها تنسحب على تفاصيل الفتنة المشار إليها، وهي حالة مستجدة على رغم ما يُقال حيال جذورها التاريخية، لقد تنبه الديمقراطيون داخل الكونجرس إلى هذا المعطى، وإلى خطورة الدور الامريكي في العراق، وما سيتركه من سلبيات على سمعة امريكا في العالم، وهذا ما زادهم اندفاعا نحوتحقيق هدف جدولة الانسحاب من العراق، بدافع تقليل الخسائر الامريكية - المادية والبشرية والمعنوية-في الشرق الاوسط، وتاليا على مستوى النظام العالمي .

إذا كان هدف السلام في العراق وفلسطين، والشرق الاوسط عامة، مسيطرا على مؤتمر الرياض، فإن دور الامم المتحدة سيخيم على المؤتمر لجهة المطالبة بتعزيز دورها في إدارة الازمات الدولية، وتسوية النزاعات في العالم، ولعل مشاركة رئيسة الجمعية العامة للامم المتحدة الشيخة هيا ال خليفة مؤشر إلى هذا التوجه الاممي، من خلال المطالبة بتعزيز دور الجمعية العامة في حماية الشرعية الدولية، وفي معالجة قضايا الفقر وحقوق المراة وحوار الحضارات على المستوى العالمي، وفي معرض الدعوة إلى التسامح ونبذ العنف والتعصب. تقول الشيخة هيا ال خليفة، لا احد يملك تفسير الدين ووضع مفهوم للدين، لان الاجتهادات هي اجتهادات إنسانية قابلة للتغيير باختلاف المكان والزمان.

ولا يمكن تبني اراء معينة لفقهاء اوائمة واعتبار انها وحدها تمثل الدين، لان هناك عديدا من المدارس والمذاهب في التفسير تختلف من راي إلى اخر، باختلاف المكان والزمان. حبذا لوتتبنى قمة الرياض هذا المفهوم، وتاخذ بهذا التوجه عند وضع السياسات الداخلية والخارجية .على صعيد اخر، سيبرز دور الامم المتحدة عند مناقشة قضية فلسطين، وخصوصا بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بناءً على بيان مكة بمبادرة من المملكة العربية السعودية، وبدلا من ان يبقى دور المنظمة الدولية مشرفا، اومشاركا، ثمّة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

حاجة دولية ليصبح هذا الدور مركزيا في معالجة هذه القضية الاساسية في الشرق الاوسط والعالم.

إن تكرار قرارات الشرعية الدولية في بيانات القمم العربية امر متوقع، وقد يكون مفيدا، بيد ان الاهم هووضع استراتيجيات مشتركة لدفع الدبلوماسية الدولية نحوتنفيذ القرارات بعيدا من المراوغة الاسرائيلية، فلا يجوز على سبيل المثال قبول تصوير اسرائيل كانها موافقة على خارطة الطريق، بعدما وضع شارون ١٤ تحفظا عليها، ووضع اولمرت الجانب الفلسطيني في موقع الرافض لها، وهوالذي يتعرض يوميا للاضطهاد والقمع في الضفة الغربية وقطاع غزة .

بين قمة الخرطوم وقمة الرياض سنة من التراجع العربي على المستوى الامني، الامن الوطني والامن الجمعي العربي. لقد ساءت احوال الصومال والعراق وفلسطين ولبنان في السنة الماضية، وما تزال جامعة الدول العربية تنتظر الإصلاح، في هذا المجال، كانت اعلنت المملكة العربية السعودية وضع خطة إصلاحية للجامعة، وسوف تناقشها في القمة المقبلة.

هنا بيت القصيد الاهم في العمل العربي المشترك، وإذا لم يتدرج هذا العمل نحوالإطار المؤسسي بعيدا من الارتجال، فإن خيبة امل جديدة ستضاف إلى خيبات سابقة، وما اكثرها . في هذا المضمار الإصلاحي، تبرز ضرورة انتقال العرب من مفهوم التكامل السياسي إلى مفهوم التكامل الوظيفي. تكامل في العلاقات الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والاجتماعية بعيدا من التنازع السياسي، وخلافات القادة، وقطع العلاقات والاتصالات، تكامل يؤتي الناس فوائد شتى في حياتهم ومستقبلهم. توجه كهذا هوالذي يؤسس للمؤسسية، وللتكاملية، بعيدا من سيطرة النزاعات السياسية .

في زمن العولمة، لم تعد الاساليب العربية التقليدية مجدية في العمل المشترك وفي زمن التكتلات الاقليمية والدولية الكبرى، صارت فكرة التنظيم الإقليمي العربي حاجة وضرورة معا. وعبثا يبحث التحليل الايديولوجي عن الحلول الممكنة لمشكلات متراكمة. وحده التكامل الوظيفي يصحّ مدخلا إلى العمل المشترك، قد يَقال: وهل تسمح الحكومات العربية بقيام هذا النوع من التكامل، إذا لم تدرك اهميته، وإذا لم تسمح به، فإنها ستواجه معارضات من الداخل العربي

ومن المجتمع العالمي، ثمة مجتمع مدني عالمي اخذ بالتشكل، وهويخترق الحدود السياسية التقليدية، وياخذ قسطا من المفهوم التقليدي لسيادة الدولة الوطنية، ولن يبقى الواقع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العربي منعزلا عن هذا التحول العالمي، المسالة هي في عامل الوقت، فبدلا من الانتظار المكلف لا بد من دخول عصر المؤسسية والتكاملية. هل تقوى قمة الرياض على النهوض بهذه المهمة؟ وهل تاخذ قضية الامن العربي بمفهومها الشامل ما تستحق من دراية ومتابعة.

قمة ريو والانجازات العربية في مجال التنمية المستدامة

منذ قمة ريو، تحققت في المنطقة العربية بعض الإنجازات الفعلية في مجال التنمية المستدامة وخاصة في مجال الصحة والتعليم ومستويات المعيشة إلا ان هنالك ايضا عددا من المعوقات التي تواجه الدول العربية في التطبيق الابعد للتنمية المستدامة، تتضمن غياب السلام والامن واستمرار الاحتلال الاجنبي لبعض الاراضي العربية، الفقر، الامية، النموالسكاني وعبء المديونية، الطبيعة القاحلة للمنطقة ومحدودية الاراضي الزراعية والمياه، كذلك محدودية قدرات المراكز الاكاديمية والبحثية وحداثة تجربة المجتمع المدنى، ولقد تبنت جامعة الدول العربية إنطلاقا من الإعلان الوزاري العربي عن التنمية المستدامة الصادر في القاهرة ٢٥ اكتوبر ٢٠٠١ مدخلا إقليميا متكاملا من خلال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والمجالس الوزارية المتخصصة الاخرى، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية، لتطوير البرنامج الإقليمي للتنمية المستدامة.

وتتطلع الجامعة إلي المجتمع الدولي لمساعدة الدول العربية على مواجهة التحديات والمعوقات الخاصة بالمنطقة. وترحب بما ابداه المجتمع الدولي من الاستعداد لتفعيل تنفيذ جدول اعمال القرن الحادي والعشرين واهداف التنمية التي تضمنها إعلان الالفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتهدف هذه المبادرة إلى التصدي للتحديات التي تواجه الدول العربية من اجل تحقيق التنمية المستدامة وتؤكد إلتزام الدول العربية بتنفيذ جدول اعمال القرن الحادي والعشرين واهداف التنمية التي تضمنها إعلان الالفية ومخرجات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة اخذين في الاعتبار مبدا المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة.

وتسعي إلى تفعيل وتعزيز مشاركة الدول العربية من اجل إبراز الجهود التي تقوم بها نحو تحقيق التنمية المستدامة وخصوصا في ظل العولمة واثارها، وإيجاد الية لتمويل برامج حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتعتبر هذه المبادرة إطارا عاما لما يمكن تنفيذه من برامج وانشطة بالإمكانات المتاحة لدي الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية والمؤسسات التمويلية العربية والإقليمية والدولية. ومن خلال بناء شراكات مع الاقاليم والمجموعات الاخري والمنظمات والمؤسسات الدولية ضمن الإطار العالمي لتحقيق التنمية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المستدامة وبمشاركة جميع الشركاء على كافة المستويات الوطنية والإقليمية وبصفة خاصة المجتمع المدني بما في ذلك الإعلام، وتتضمن المبادرة المجالات التالية:

اولا: السلام والامن: إيجاد بيئة موائمة على المستوى الإقليمي لدعم الجهود الرامية لتحقيق السلام والامن بما في ذلك إنهاء الاحتلال ونبذ التهديد بالعدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومبدا الارض مقابل السلام وعلى اسس عادلة لتعزيز مسار التنمية المستدامة. وحماية البيئة والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وإصلاح البنية الاقتصادية والاجتماعية التى دمرها الاحتلال.

ثانيا: الإطار المؤسسي: تدعيم وتعزيز البنية المؤسسية في الدول العربية في مجال التنمية المستدامة بما في ذلك تطوير وتنفيذ السياسات والتشريعات اللازمة. ودعم جهود جامعة الدول العربية لبناء الية للتعامل مع التنمية المستدامة على المستوي الإقليمى. **ثالثا: الحد من الفقر** دعم خطط العمل والبرامج الإقليمية، وشبه الإقليمية، والوطنية والمحلية وخاصة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة، والتعاون الفني والمؤسسي للوصول إلى التخفيف من حده الفقر مع إعطاء اهتمام خاص لدور المراة.

رابعا: السكان والصحه: تعزيز تطوير سياسات سكانية متكاملة والارتقاء بالخدمات الصحية الاولية وتدعيم برامج التوعية للنهوض بتنظيم الاسرة ورعاية الطفولة والامومة. ودعم الجهود لتنمية صحة السكان من خلال توفير الماء النظيف والغذاء الامن، والصرف الصحي والتحكم في اخطار الكيماويات والتلوث بكافة اشكاله.

خامسا: التعليم والتوعيه والبحث العلمي ونقل التكنولوجيا: دعم تطوير استراتيجيات وبرامج وطنية للتعليم ومحوالامية كجزء من استراتيجية الحد من الفقر ودعم تحقيق الاهداف المتفق عليها عالميا بشان التعليم، بما في ذلك المنصوص عليها في إعلان الالفية. وتشجيع نقل وتوطين التكنولوجيا الملائمة إلى وداخل المنطقة العربية وتطوير القدرات العربية ومؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي لمواجهة التحديات التى تواجهها المنطقة العربية والاستفادة من الدعم الفني المتاح من المؤسسات والمنظمات الدولية في هذا الخصوص ودعوة الدول الصناعية لتنفيذ التزاماتها الواردة بهذا الخصوص في الاتفاقيات الدولية.

دعم تنمية نظام لتكنولوجيا المعلومات من خلال مبادرات متكاملة وتوفير بيئة مواتية لجذب الاستثمارات للمنطقة العربية في هذا المجال. وتشجيع المبادرات الخاصة بتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال المعلومات البيئية مثل مبادرة ابوظبي الدولية حول

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المعلومات البيئية (٢٠٠٢). وتشجيع برامج الجوائز العربية الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة مثل جائزة زايد الدولية للبيئة وجائزة السلطان قابوس لحماية البيئة.

سادسا: إدارة الموارد: تشجيع الإدارة المتكاملة لموارد المياه بما فيها احواض الانهار ومستجمعات المياه وفق احكام القانون الدولي والاتفاقيات القائمة ويتضمن ذلك تطوير التشريعات وتعظيم الاستفادة من الانشطة القائمة على المنابع والمجري الاوسط والمصبات. وحماية مصادر المياه، بما في ذلك المياه الجوفية والانظمة البيئية للاراضي الرطبة من التلوث، ودعم مجهودات تنمية مصادر المياه البديلة، والعمل على تطوير مصادر تقنيات جديدة لتحلية مياه البحر وحصاد مياه الامطار وإعادة تدوير المياه. ودعم تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وطنية في مجال البحوث الزراعية، وبالخصوص الاساليب الزراعية المناسبة للمنطقة وتقنيات الحصاد في الاراضي القاحلة. ودعم التطبيق الإقليمي، وشبه الإقليمي والوطني لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة التصحر عن طريق الاليات الموجودة في المنطقة لتطوير وتطبيق برامج العمل القائمة.

مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتطبيق استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، اخذا في الاعتبار التركز السكاني في المناطق الساحلية في المنطقة العربية واهمية التطبيق الإقليمي للبرنامج العالمي لحماية البيئة البحرية من التلوث من المصادر البرية والبرامج الاخرى ضمن مناطق البحار الإقليمية لحماية والمحافظة على نوعية البيئة البحرية والتنوع البيولوجي. ومطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق الجبلية واستزراع وإعادة استزراع الغابات في الدول العربية وبناء القدرات في مجال الإدارة المستدامة للجبال والغابات. ومطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتطوير برنامج إقليمي لحماية التنوع البيولوجي ويتضمن ذلك إنشاء بنك إقليمي للجينات وتطبيق بروتوكول قرطاجنه لاتفاقية التنوع البيولوجي في المنطقة.

مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية للتعامل مع تردي نوعية الهواء في العديد من المدن العربية، بما في ذلك استراتيجيات التخطيط الحضري، وتحديد مناطق استخدامات الاراضي، وبرامج التحكم في انبعاثات الهواء، وبناء الانظمة والشبكات الإقليمية وشبه الإقليمية للنقل المستدام. ومطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية للوصول إلى الإدارة السليمة للكيماويات، مع التركيز بالخصوص على الكيماويات والنفايات الخطرة، وذلك عن طريق المبادرات لمساعدة الدول العربية لعمل سجلات وطنية للكيماويات، ووضع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاطر والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية لإدارة الكيماويات وإيجاد نقاط اتصال وطنية للكيماويات. ودعم ترويج اليات وتقنيات الإنتاج الامن والانظف، والاستخدام الانظف والاكفا لكل من النفط والغاز الطبيعي، وبناء مصارف للكربون عن طريق التشجير واستزراع الغابات.

دعم القدرات العربية لتطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الاطراف والياتها بما في ذلك الدعم الفني والمادى من المجتمع الدولي. ومطالبة الدول الصناعية تطبيق التزاماتها في الاتفاقيات البيئية الدولية من خلال قيامها بإزالة كل اوجه الإعانات المقدمة لقطاع الطاقة فيها وبالذات المقدمة للفحم والطاقة النووية وكل انواع التحيز الضريبي القائم لديها ضد المنتجات البترولية. وتوفير مساعدة فنية لتقوية قدرات الدول العربية بما في ذلك القدرات البشرية والمؤسسية للإدارة الفعالة للكوارث، تتضمن المراقبة والإنذار المبكر.

سابعا: الاستهلاك والإنتاج: ترويج مفهوم انماط الإنتاج والاستهلاك المستدام في المنطقة العربية، وتشجيع استخدام المنتجات التي تساهم في حماية الموارد الطبيعية.

ثامنا: العولمه والتجارة والاستثمار: مطالبة المجتمع الدولي تعزيز جهود الدول العربية لتجنب التاثيرات السلبية الناتجة عن العولمة على المستويات التقنية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتعزيز الجهود العربية تجاه تحسين التجارة البينية عن طريق تقوية ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية والسعي إلى إلغاء الدول الصناعية كل انواع الإعانات والدعم والقيود التي تعيق نفاذ السلع العربية إلي الاسواق الدولية. والتطلع إلى تسهيل وإسراع دخول الدول العربية في عضوية منظمة التجارة العالمية وإلى ضرورة تكثيف الجهود الدولية الرامية لتوسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية لديها. وتهيئة بيئة استثمارية عربية جيدة تشجع المؤسسات الدولية والإقليمية على تحقيق زيادة في الاستثمارات الموجهة إلى الدول العربية. وتدعوالمبادرة العربية إلي دعم مبادرات الشراكة بين الدول النامية والصناعية والشراكة بين الدول ومنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص على ان تكون هذه الشراكات عادلة وغير انتقائية والا تتضمن اشتراطات سياسية اواقتصادية.

إن تطوير برنامج العمل لتطبيق هذه المبادرة سيتم وفقا لنصوص إعلان جدة حـــول المنظور الإسلامي للبيئة(٢٠٠٠)، إعلان ابوظبي عن مستقبل العمل البيئي العربـــي(٢٠٠١)، إعلان ابوظبي للتنمية الزراعية ومكافحة التصحر (٢٠٠٢)، الإعلان الإسلامي حول التنميـــة المستدامة (٢٠٠٢)، ومقررات منتدى عمان الـــدولي للبيئـــة والتنميـــة المـــستدامة (٢٠٠١)،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وسياخذ بعين الاعتبار نتائج المؤتمرات والندوات الإقليمية والدولية ذات الصلة مثل إعلان دبي حول الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المناطق الجافة(٢٠٠٢)، وإعلان مسقط حول مؤتمر عمان الدولي لتنمية وإدارة القنوات المائية (٢٠٠٢).

وهنالك ثلاثة مجالات اعطيت الاولية في التنفيذ وجاري حاليا بالتعاون بين المنظمات العربية والإقليمية ذات العلاقة تحديد المشاريع التي سيشرع في تنفيذها ضمن برنامج الإدارة المتكاملة للموارد المائية، برنامج إدارة تدهور الاراضي ومكافحة التصحر وبرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والموارد البحرية. وستكون البرامج الثلاثة والمشاريع جاهزة للاعتماد من خلال الاليات الإقليمية في اواخر شهر اكتوبر ٢٠٠٢.

مبادرة الامن الاقتصادي خطوة الالف ميل التنموية ٢٠٠٩

في تحول ينبئ عن فصل مسار التنمية في البلدان العربية عن السياسة بتحوله إلى الاقتصاد، اعلن في ختام القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة) في ٢٠٠٩/١/٢١ إعلان الكويت الذي يمثل خطوة الالف ميل في السباق العربي التنموي. ويأتي إعلان الكويت الذي يستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي في عالم التكتلات الكبرى بمبادرة عربية تستهدف تعزيز الامن الاقتصادي العربي، غير ان الحضور الطاغي للاقتصاد لم يصد العرب عن همهم السياسي والام إخوانهم في غزة. واكد إعلان الكويت في القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية على الصلات الوثيقة والاهداف المشتركة التي تربط الوطن العربي والعمل على توطيدها وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه تنمية المجتمعات العربية قاطبة وإصلاح احوالها وتامين مستقبلها.

وقال الإعلان الذي تلاه الامين العام لجامعة الدول العربية عمروموسى إن قادة الدول العربية المجتمعين في مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية بدولة الكويت، اجتمعوا (من منطلق فكر اقتصادي تنموي عربي عصري وجديد، والتزاما بما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية وما ابرم في إطار الجامعة من اتفاقات ومواثيق وما اعتمد من استراتيجيات). واشاد الإعلان بالمبادرة الكويتية - المصرية التي اكدت على العلاقة بين الامن والسلم الاجتماعي العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تم تفعيلها بصدور قراري قمة الرياض ٢٠٠٧ وقمة دمشق ٢٠٠٨ بعد قمة تخصص لدفع عجلة التنمية في العالم العربي. وبين الإعلان انه تم اتخاذ القرارات اللازمة التي تضمن الارتقاء بمستوى معيشة المواطن العربي وإعطاء الاولوية للاستثمارات العربية المشتركة وإفساح المجال للقطاع الخاص

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والمجتمع المدني للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. واكد الإعلان ضرورة تدعيم مشروعات البنية الاساسية وتنمية قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمشروعات الاجتماعية وحماية البيئة، إضافة إلى مشروعات الربط الكهربائي ومخطط الربط البري العربي وبرامج الامن المائي والغذائي بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وشدد الإعلان على اعتبار التنمية الاجتماعية، بكل عناصرها وعلى راسها التعليم والتنمية البشرية، عاملين اساسيين في تحقيق اهداف التنمية الشاملة. واضاف: (إننا إذ نراقب التقدم الذي حققته العديد من الدول العربية في معدلات التنمية البشرية، وعلى الاخص في مجال التعليم وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة الفقر والامية، وإذ نتابع التقدم في التنمية الاقتصادية، وخصوصا في إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما حققته التجمعات الاقتصادية والإقليمية العربية والتقدم في جهود التعاون الدولي والتجمعات الدولية.

ونظرا إلى ما للازمة المالية العالمية من تداعيات وتشعبات؛ فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية والدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم اضرارها؛ مما يوجب علينا سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية والمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية. واشاد القادة بالمبادرة التنموية الرائدة التي اعلن عنها حضرة صاحب السمو امير البلاد والتي اعلن عنها في القمة الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والتي تهدف إلى توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الاعمال الصغيرة والمتوسطة براسمال قدره مليارا دولار.

كما اشاد القادة بمساهمة دولة الكويت براسمال هذه المبادرة البالغ ٥٠٠ مليون دولار. كما تقرر انتظام عقد اجتماعات القمة الاقتصادية بشكل دوري كل عامين. وتحقيقا لالية المتابعة في تنفيذ قرارات القمة وبرنامج العمل وما ورد في الإعلان كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة لجامعة الدول العربية لمتابعة ذلك وتقديم تقارير متابعة حول التقدم المحرز في التنفيذ بشكل دوري إلى القمم العربية.

وذكر الإعلان انه على الرغم من الإنجازات المحققة فلا يزال الوطن العربي يواجه تحديات محلية ودولية تمس امن وسلامة واستقلال دوله وسلمه الاجتماعي، ومنها على المستوى المحلي الفقر والبطالة وتواضع مستوى المعيشة وتدني معدلات التجارة والاستثمارات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البينية وهجرة الاموال والكفاءات العربية إلى الخارج وضعف البنية التحتية ومستوى التعليم وعدم مواكبة المخرجات التعليمية لمتطلبات التنمية والمنافسة العالمية. وقال الإعلان إن من التحديات كذلك مشكلات الامن الغذائي والمائي والتغير المناخي والطاقة وعدم الاستخدام الامثل للموارد. وعلى المستوى الدولي قال الإعلان إنه نظرا لضخامة حجم الازمة المالية العالمية وتشعباتها واضطراب الاسواق المالية العالمية وخطر الركود والانكماش الاقتصادي وتاثيراته السلبية على عملية التنمية فقد تداعت العديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والمؤسسات المالية الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها والحد من تفاقم اضرارها بما في ذلك الجهود التي بذلت من جانب الدول العربية. واتفق القادة على مضاعفة الجهود لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي باعتباره هدفا اساسيا تسعى لتحقيقه كل الدول العربية وركيزة اساسية لدفع العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية بما يحقق تطلعات الشعوب العربية ويجعلها اكثر قدرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي والتعامل مع التجمعات السياسية والاقتصادية الدولية.

وفيما يخص الازمة المالية العالمية نوّه الإعلان إلى اتفاق القادة على اتباع سياسات نقدية ومالية تعزز قدرة الدول العربية على مواجهة تداعيات الازمة المالية العالمية والمشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لضمان الاستقرار المالي العالمي وتفعيل دور المؤسسات المالية العربية لزيادة الاستثمارات العربية البينية ودعم الاقتصاد الحقيقي للدول العربية.

واكد الإعلان ضرورة التوجيه لتشجيع الاستثمارات العربية البينية وتوفير المناخ الملائم والحماية اللازمة لها وتسهيل حركة رؤوس الاموال العربية بين اقطار الوطن العربي وتوسيع نطاق واليات تنفيذ الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية. كما اكد الإعلان كذلك ضرورة التوجيه بتعزيز دور الصناديق والمؤسسات المالية العربية المشتركة والوطنية وتطوير مواردها وتسهيل شروط منح قروضها وتطوير الياتها ونوافذها لتمويل مشروعات البنية الاساسية لتتمكن من المساهمة في تمويل مشاريع التكامل الاقتصادي العربي بالاشتراك مع القطاع الخاص وتوفير التسهيلات الائتمانية للمشاريع.

وفيما يتعلق بالإحصاء اكد الإعلان ضرورة توفير البيانات والمؤشرات الإحصائية الدقيقة والضرورية لعمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير وتعزيز قدرات اجهزتها الإحصائية. وحول القطاع الخاص شدد الإعلان على توفير المقومات الاقتصادية والبيئة القانونية الملائمة لعمل القطاع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الخاص وإزالة العقبات التي تحد من ممارسة دوره الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وتعزيز دوره في بناء التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتسهيل انتقال الافراد ولا سيما رجال الاعمال وإزالة اي عقبات تعترض انتقال راس المال العربي بين الدول العربية.

واكد الإعلان العمل على رفع القدرات البشرية للمواطن العربي ضمن جهود بلوغ الاهداف التنموية للالفية عام ٢٠١٥ ومجموعة الاهداف المتفق عليها دوليا للحد من الفقر وتوسيع نطاق تمكين المراة والشباب وتوسيع فرص العمل امامهم والنهوض بالصحة والتعليم وزيادة الدخول الحقيقية. واما فيما يتعلق بالتعليم والبحث العلمي فنوه الإعلان إلى تطوير التربية والتعليم لمواكبة التطورات المتسارعة في العلم والتقنية والارتقاء بالمؤسسات التعليمية وتاهيلها بما يكفل اداء رسالتها بكفاءة وفاعلية واقتدار ودعم تنفيذ خطوة تطوير التعليم والبحث العلمي المعتمدة من قمتي الخرطوم ٢٠٠٦ ودمشق ٢٠٠٨م.

واشار الإعلان إلى ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي ودعم ميزانيته وتيسير الوصول إلى المعرفة وتوثيق الصلة بين مراكز البحوث العربية وتوطين التقنية الحديثة وتشجيع ورعاية الباحثين والعلماء والاستفادة منهم. ويرى الإعلان في الخدمات الصحية ضرورة تحقيق التوسع في مشروعات الرعاية الصحية الاساسية في الدول العربية وتفعيل دور المؤسسات الصحية العربية المشتركة لرفع مستوى الخدمات الصحية وتقديمها بصورة ملائمة للمواطن العربي وإيلاء العناية بالامراض غير المعدية، وعلى نحوخاص مكافحة داء السكري، والاهتمام بإنتاج الدواء والمواد الفعالة وتيسير إجراءات تسجيلها بما يحقق الامن الدوائي العربي.

واكد الإعلان اهمية رفع العنصر البشري باعتباره الثروة الاساسية ورفع مستوى التعليم وربطه باحتياجات التنمية ودعم برامج التاهيل والتدريب والتشغيل للعمالة بما يحد من البطالة في الاقتصادات العربية ورفع كفاءة وإنتاجية القوى العاملة العربية لتفي بمتطلبات اسواق العمل العربية وتوفير مزيد من فرص العمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

وحول قضايا المراة اكد الإعلان اهمية تمكين المراة والارتقاء باوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وتعزيز دورها في الحياة العامة تحقيقا لمبدا المساواة وتاكيدا لمبادئ العدل والإنصاف في المجتمع. واضاف الإعلان ضرورة التوجيه بوضع الإمكانات اللازمة للنهوض بالشباب العربي وتمكينه وتثقيفه ليصبح مؤهلا لاستكمال مسيرة التنمية وتفعيل مشاركته في مشاريع التنمية. واكد الإعلان ضمان حقوق المهاجرين والاهتمام بالكفاءات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العربية المهاجرة خارج الوطن العربي وتقوية صلتها بالوطن والعمل على توفير بيئة مناسبة لتوطين وإنتاج المعرفة بما يعزز الاستفادة من هذه الكفاءات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول العربية.

واكد الإعلان ضرورة الاهتمام بالإسكان في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية وتعزيز ودعم الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل في إطار برنامج شامل للاستثمار العقاري في المنطقة العربية ومن ذلك توفير السكن الاجتماعي منخفض التكاليف لذوي الدخل المحدود. وفي مجال التنمية الزراعية والامن الغذائي دعا الإعلان إلى العمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين معدلاته وتشجيع الاستثمار في التنمية الزراعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك وسرعة تنفيذ استراتيجية التنمية الزراعية التي اقرتها قمة الرياض ٢٠٠٧ للمساهمة في تحقيق الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي باعتبارهما من اولويات الامن القومي العربي.

وحول التنمية الصناعية اكد الإعلان ضرورة تحقيق التكامل والتنسيق وتنويع الإنتاج الصناعي وتدعيم قاعدته الإنتاجية والإسراع في تنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية التي تم إقرارها بقمة الجزائر عام ٢٠٠٥م. ودعا الإعلان إلى التوجيه الفوري إلى إزالة العقبات التي لا تزال تعترض التطبيق الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية ٢٠١٠ تمهيدا لإقامة الاتحاد الجمركي العربي في موعد مستهدف عام ٢٠١٥ كخطوة اساسية للوصول إلى تحقيق السوق العربية المشتركة في افق زمني مستهدف عام ٢٠٢٠ إلى جانب تسريع تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية نظرا للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع في التنمية الاقتصادية.

واكد الإعلان تحرير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تعزيزا للقدرة التنافسية لشركات الاتصالات وتقنية المعلومات العربية وتنمية الاطر التشريعية التي تغطي جوانب هذا القطاع وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فيه. وحث على وضع استراتيجيات وطنية لحماية الملكية الفكرية وتطوير تشريعاتها بما يتوافق ايضا مع الالتزامات الدولية وتعزيز نظم حماية الملكية الفكرية لضمان التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع. وركز الإعلان على سياسات التنمية السياحية العربية وعلى الاستثمار الامثل لما يمتلكه الوطن العربي من مقومات سياحية ومنها الثروات الطبيعية والثقافية والتاريخية وذلك من خلال توفير البنية الاساسية اللازمة المشجعة على السياحة والاستثمار مع مراعاة معايير التنمية السياحية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المستدامة وتطوير المشروعات السياحية باعتبارها إحدى وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

وطالب بتعزيز التعاون العربي في مجال الطاقة ولا سيما تحسين كفاءتها وترشيد استخدامها كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز شبكات الربط الكهربائي العربي القائمة وتقويتها وإنشاء سوق عربية للطاقة الكهربائية وكذلك تعزيز شبكات الغاز الطبيعي وتوسيعها وزيادة مشاركة القطاع الخاص في استثماراتها وإدارتها وتوسيع استخدام تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية للاغراض السلمية في عمليات الإنتاج.

وفيما يتعلق بالنقل اكد إعلان الكويت السعي لتحقيق ربط شبكات النقل البري والبحري والجوي فيما بين الدول العربية باعتبارها شرايين اساسية لحركة التجارة والسياحة والاستثمار والعمالة داخل المنطقة العربية مع ربطها مع محيطها الإقليمي والسعي لرفع مستوى تنافسية مرافق النقل العربية من خلال التوجه إلى سياسات تحرير خدمات النقل فيما بين الدول العربية وعلى الاخص في تنفيذ برنامج فتح الاجواء بينها وكذلك من خلال تطوير الاطر التنظيمية بهدف جذب حصة اكبر من حركة النقل العالمية مستفيدين من الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة العربية. ووجه الإعلان باتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية والاستخدام الامثل لها لتحقيق التنمية المستدامة واعتبار ذلك ركنا اساسيا في جميع المجالات التنموية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين نوعية حياة المواطن والعمل على الحد من اثر التغيرات المناخية وتداعياتها على المجتمعات العربية.

وطالب الإعلان بوضع استراتيجية عربية لتحقيق الامن المائي العربي والتحرك على المستويين الوطني والعربي لمواجهة العجز المائي باعتبار ندرة المياه احد التحديات الكبرى. واكد الإعلان اهمية دور المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير التسهيلات لتشجيع قيام مؤسسات المجتمع المدني بهذا الدور وتعزيز التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني.

ودعا الإعلان إلى تعزيز التعاون العربي الدولي وتعزيز دور الدول العربية في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وتعزيز وتدعيم جامعة الدول العربية ومؤسساتها من اجل القيام بالمهام المنوطة بها لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي العربي وتمكينها من متابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن القمم العربية والمجالس الوزارية للجامعة. وتوجه القادة بالشكر إلى دولة الكويت حكومة وشعبا وإلى صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الجابر الصباح على استضافة المؤتمر وإدارته الحكيمة لجلساته. واعربوا عن اعتزازهم بالجهود المتصلة والمشاورات المكثفة التي قامت بها جامعة الدول العربية واجهزتها للتحضير وتوفير عوامل نجاح هذه القمة.

التاكيد على اهميه التنميه المستدامه

ان التنمية المستدامة تعني تزويد الفرد بالخبرات والمعارف والاتجاهات الضرورية وكذلك تعويده على عادات مفيدة، فالمعارف والخبرات وحدها لاتكفي فلا بد ان يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد وخصوصا غير المتجددة وحسن توظيف الدخل والتفكير في الاخرين المحيطين به والتفكير في مستقبل الاجيال التالية، الانسان الحر سياسيا يمكنه ان يشارك في عمليتي التخطيط وصنع القرار،ويمكنه مع بقية المواطنين ان يضمن تنظيم المجتمع عن طريق توافق الاراء والتشاور بدلا من تنظيمه عن طريق الاملاء من جانب الصفوة الاتوقراطية.

تنبع اهمية البحث من اهمية التنمية المستدامة كونها ليست مجرد دعوة لحماية البيئة فالتنمية المستدامة تعني مفهوما جديدا للنموالاقتصادي،مفهوما يوفر العدل والفرصة للجميع وليس فقط للقلة المحظوظة دون مزيد من التدمير لمصادر العالم المحدود وقدرتها على التحمل،والتنمية القابلة للاستمرار:كما عرفتها الهيئة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية هي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون الحد من امكانية تلبية احتياجات اجيال المستقبل.

ان التعريف الذي وضع في عام ١٩٨٧ قد اكتسب رواجا وتاييدا واسعين، وان كان اوئك الذين يستخدمونه قد لايكون لديهم دائما تصورا مماثلا لما يعنيه هذا التعريف،والتنمية المستدامة عملية تصمم فيها السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وسياسات الطاقة والزراعة والصناعة جميعا بحيث تؤدي الى التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا. ان الاستهلاك الحالي لايمكن تمويله عن طريق المزيد من القروض الاقتصادية التي يجب ان يسددها اخرون.

ينبغي الاستمرار في العناية بصحة وتعليم السكان الحاليون من اجل عدم خلق ديون اجتماعية على الاجيال القادمة وينبغي عدم استخدام الموارد باسلوب يخلق ديونا بيئية عن طريق اساءة استغلال طاقة ارض على التحمل والانتاج،بصورة عامة يشمل ادنى حد من متطلبات تحقيق تنمية المستدامة القضاء على الفقر، توزيع اكثر انصافا، سكانا اوفر صحة وافضل تعليما، حكومة لامركزية تقوم على مزيد من المشاركة، انظمة اكثر عدلا داخل الدول

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وبينها،بما في ذلك زيادة الانتاج للاستهلاك المحلي، فهما افضل لتنوع العلاقات بين البيئة والكائنات الحية، وللحاجة الى حلول معدلة للمشاكل البيئية المحلية،ولمتابعة افضل للتاثير البيئي على نشاطات التنمية. ان الدول النامية بما تضم من بليون شخص يعيشون على هامش الفقر.ولا يستطيع هؤلاء ان يقبلوا ان يصاغ ماضيهم وحاضرهم في مستقبل غير مؤكد،كما لايستطيع ان يقبل هؤلاء ان تستحل الدول الصناعية للابد نصيبا يبلغ ٨٥% من دخل العالم واستمرار انماطها في الاستهلاك الكثيف للطاقة.فهم يشيرون الى انه بالاضافة الى ترك تراث من الديون البيئية للاجيال المقبلة عن طريق التلوث واستنفاذ المصادر.فالجيل الحاضر مهدد بترك ميراث من الديون الاجتماعية اذا ما افتقر شباب اليوم الى مستويات من الصحة والتعليم والمهارة تمكنهم من مواجهة عالم الغد.

ان الوعي البيئي اليوم يبرز مجالات كثيرة وجديدة لصراعات محتملة بين الدول الصناعية والدول النامية،وبين حماية البيئة والنموالاقتصادي وبين هذا الجيل والجيل المقبل. ومن السذاجة ان نفكر في امكانية حلها جميعا،هذا الجدل يستمر لفترة طويلة في القرن المقبل وما بعده لكن مفهوم التنمية المستدامة يمكنه ان يقدم عددا من المبادئ الموجهة. واول هذه المبادئ هوان التنمية المستدامة يجب ان تعطي الاولوية للانسان ولحقوق الانسان. حماية البيئة امر حيوي لكن (مثل النموالاقتصادي) هي وسيلة لتشجيع التنمية القابلة للاستمرار، ان الهدف الرئيسي لجهودنا ينبغي ان يكون حماية الحياة البشرية والخيارات الانسانية وينطوي هذا على التاكد من ان الانظمة العالمية للمصادر الطبيعة قابلة للتطبيق على المدى الطويل،بما في ذلك تنوع اجناسها حيث ان الحياة بكاملها تعتمد على ذلك.

اما المبدا الموجه الثاني هوالا يكون هناك اختيار لدى الدول النامية بين النموالاقتصادي وحماية البيئة.فالنموبالنسبة للبلدان النامية ليس بديلا بل هوضرورة،والقضية ليست حجم النموانما نوعيته كما انه لايمكن ان يكون هناك تطورا ضارا بالبيئة اكثر من النموالسريع.ليس معدل النموالاقتصادي هوالذي يمكننا من قياس الاثر الذي يتركه ذلك النموعلى البيئة. ان تكوين الناتج المحلي الاجمالي هومزيج المنتجات بالاضافة الى انواع عمليات الانتاج،هذا وحده هوالذي يبين لنا ما اذا كان التاثير العام على البيئة ايجابيا ام سلبيا فما من الناحية المثالية ينبغي قياس الدخل من حيث قيمته الصافية بعد خصم قيمة استهلاك راس المال المادي وراس المال البشري، ورصيد الموارد الطبيعية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تنشا المشاكل البيئية عندما يتم تجاهل استهلاك الموارد الطبيعية لمجرد انها من غير سعر،وتحتاج الدول النامية الى زيادة سرعة معدلات نموها الاقتصادي ولكن عليها ان تتبنى استراتيجيات تحترم قدر الامكان البيئة المادية.ويعني هذا استخدام تقنيات مختلفة عن تلك التي استخدمتها الدول الصناعية في الماضي،اي استراتيجيات لاتتطلب طاقة مكثفة وتكون سليمة بيئيا،وتريد الدول الصناعية ايضا ان تستمر في النموولكن ينبغي ان ياخذ قدر اكبر من هذا النموشكل تحسين نوعية الحياة اذا ما كان المقصود هوعدم وضع المزيد من الضغوط على قدرة الكوكب الطبيعية على الاحتمال.

اما المبدا الموجه الثالث فهوان يتعين على كل دولة ان تحدد اولوياتها البيئية الخاصة بها والتي غالبا ما ستكون مختلفة اختلافا شديدا في البلدان الصناعية عنها في البلدان النامية وتعتبر الدول الصناعية تلوث الجوخطرا على الصحة ولكنها اكثر اهتماما بصورة عامة بتردي نوعية الحياة،وهذا عدم توازن بين البشر وبقية العالم الطبيعي وكثيرا ما تمتد اهتمامات هذه الدول الى المستقبل البعيد،فهي تهتم بمشاكل مثل الدفء العالمي وتدمير طبقة الاوزون.

ويمكن عزوالكثير من هذه المشاكل الى الافراط في استغلال الموارد الطبيعية، اما في الدول النامية فينصب اهتمامها على نوعية الحياة بدلا من الحياة نفسها فما يشغل هذه الدول امور فورية كالمياه الملوثة،تهديد الحياة، وتعرية الاراضي تهدد الرزق،والفقراء عادة ما يفتقرون الى القوة المالية اللازمة للمحافظة على بيئتهم الطبيعية وتجديدها وتعويضها. فقد اصبحت دورات تناوب المحاصيل اقصر فاقصر،بينما يزرع المزيد من الاراضي الهامشية.ففي ١٩٨٤ كان ما يقدر بنحو١٣٥ مليون شخص يعيشون في مناطق متاثرة بالتصحر (بزيادة قدرها ٥٧ مليون نسمة عما كان في ١٩٧٧).وهكذا فعند الطرف الادنى لمقياس الدخل يصبح الفقر في عدائه للبيئة مماثلا تماما للوفرة التي تبددها المجتمعات الغنية.

ان دراسة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةواثارها على هيكل الاقتصاد الوطني التي تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية وعلاقاتها بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة ضمانا لحصة الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية والرفاهية الاقتصادية وعلى وجه الخصوص في البلدان النامية التي تكون معظم اقتصادياتها لاترقى الى اقل مستوى في تحقيق المنافسة والكفاءة الاقتصادية، فضلا عن ضعف دور الدولة في ادارة الاقتصاد الوطني.رغم ما تتمتع به هذه الدول من افضلية بيئية عن غيرها من دول العالم المتقدم، الا ان ضعف الحماية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

البيئية ودفاعاتها قد يجعلها وسيلة للاستغلال والتحلل البيئي المستقبلي الذي يعرض اجيالها المستقبلية الى مشاكل بيئية متعددة قد لايعاني منها الجيل الحاضر في هذه الدول.

تمتلك بعض الدول النامية القدرة على تشكيل وتخطيط وتنفيذ وادارة برامج البيئة ودمج هذه البرامج في جهودها للتنمية البشرية الشاملة ويشاهد مثل هذا العجز غالبا كاحد العقبات الرئيسية التي تعيق سياسات وبرامج للتنمية البشرية[١٨].ويعني تعزيز القدرة الوطنية للوفاء بهذه الاغراض تدريب الناس،صناع القرار مؤهلون،مديرون وموظفون متخصصون لاغنى عنهم على جميع المستويات، لكن هذا يعني خلق قدرات لها كفاية ذاتية لتشكيل ادارة سياسة وبيئية، ولا يكفي ان تطالب المنظمات والدول الكبيرة الدول الصغيرة منها بالاهتمام بالفقراء،دون تقديم العون اللازم لفعل ذلك[١٩].

ولتوليد ودمج تقنيات مناسبة ولتطوير وعي اجتماعي ودعم للقضايا والمشاكل والفرص، يستدعي بناء القدرة على التنمية التزام وطني اساسي ومستمر في كل دولة ودعم دولي.مثل هذا الدعم الدولي من مصادر ثنائية اومتعددة الاطراف الى جانب التعاون بين الدول النامية يصبح ضروريا على مدى فترة طويلة من الزمن، فالاضافة الى ذلك ينبغي ان يمتد الدعم الخارجي الى ابعد بكثير من المساعدة التقنية لتضمن تحويل للمصادر الرئيسية في شكل استثمار وتمويل وقروض،وينبغي ان تكون الاولوية في البلدان النامية لاستثمار الموارد البشرية حتى لاتصبح اوجه القصور في راس المال البشري عائقا للتنمية اوعاملا يؤدي الى ابقاء الناس في حالة فقر مطلق[٢٠].

قد تصبح المساعدة الفنية هي حجر الزاوية للتمهيد لتحويل المصادر وللمساعدة في تشكيل وتطبيق المساعدة المالية الخارجية. من الصعب تقدير تكلفة سد احتياجات بناء القدرات، لكن الواضح هوان الانتقال الى انماط من التنمية قابلة للاستمرار بصورة اكبر يتطلب جهود هائلة من جميع الدول لتقدير متطلبات مثل هذه الجهود ينبغي القيام بتقييم اكثر تفصيلا لهذه الاحتياجات وعلى اساس مثل هذا التقييم يمكن تصميم برامج بناء للقدرات اكثر تنظيما، ويمكن تمويل مثل هذا البرنامج لبناء القدرات عن طريق نافذة لمنشاة البيئة العالمية اواي تمويل عالمي يتم الانفاق عليه من جانب مجلس التنمية الاقتصادية التابع للامم المتحدة، مع العلم ان اي دولة غنية اليوم اومؤسسة مالية لا تغامر باقراض الدول الفقيرة متعضة من تجربة مشكلة المديونية التي تفجرت عام ١٩٨٢ بامتناع بعض الدول المدينة عن تسديد الديون[٢١].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من اجمالي المبلغ المتوفر ١٠- ١٥% ينبغي ان تخصص بالكامل لبناء وتعزيز القدرات المحلية،ويمكن ان يضم البرنامج ثلاث برامج فرعية[٢٢]:

١. التخطيط الاداري البيئي:لمساعدة الدول النامية على اعداد الاجزاء الخاصة بها في جدول اعمال "٢١" وهوالبرنامج العالمي للتنمية المستدامة،سيكون الهدف الرئيسي لهذا البرنامج الفرعي هوتاسيس القدرة في الدول النامية لتخطيط وادارة البيئة داخل اطارها التخطيطي الشامل.

٢. نافذة لبناء القدرات: لتوفير المصادر للدول النامية من اجل برامج بناء قدرات خاصة تعزيزا لجدول الاعمال "٢١" ويمكن ان تستهدف هذه البرامج خاصة بناء المؤسسات ووضع السياسات والتشريعات،كما انها قد تساعد الدول النامية على انشاء البنية التحتية الادارية والتنظيمية المناسبة لتنفيذ برامج وسياسات تنمية مستدامة.

شبكات التنمية المستدامة:لتشجيع التعاون بين الدول النامية عن طريق تبادل المعلومات والسياسة المجربة للتنمية المستدامة،في مسح اجراه برنامج الامم المتحدة الانمائي، اكد اكثر من ١٠٠ دولة نجاح مجلس التنمية الاقتصادية في الامم المتحدة يعتمد على قدرة الدول النامية لتخطيط وادارة بيئتها الخاصة وعلى جدول اعمال للتنمية المستدامة. كان المراد بالتنمية هوتوسيع الخيارات امام الناس في ان تحقق ذلك ليس فقط للجيل الحالي بل ايضا بالنسبة للاجيال القادمة.ينبغي ان تكون مستدامة وياتي اعظم خطر يهدد التنمية الاقتصادية والبشرية المستدامة من التهاوي السريع للفقر واستنزاف البيئة اللذين يهددان الجيل الحاضر والاجيال القادمة. يعيش حوالي ١,٤ بليون من سكان العالم البالغ عددهم ٥٣ بليون نسمة في حالة فقر وهناك تقديرات اخرى تشير الى ان ضمن الذين يعيشون على هامش الكفاف وليس لديهم سوى الحد الادنى من الضروريات يزيدعن عدد الفقراء الى ما يقرب من بليونين.

هؤلاء الفقراء مهددون اكثر من غيرهم بمخاطر البيئة والصحة التي يسببها التلوث،عدم وجود مساكن ملائمة، سوء الصرف الصحي، ماء ملوث، عدم توفر الخدمات الاساسية.كثير من هؤلاء المحرومين يعيشون كذلك في مناطق معرضة لخطر وجود خلل في العلاقة بين البيئة والكائنات الحية بها. فحسب احد التقديرات ٨٠% من الفقراء في امريكا اللاتينية و٦٠% في اسيا و٥٠% في افريقيا يعيشون في اراضي هامشية،منخفضة الانتاج وذات حساسية شديدة للاستنزاف البيئي بما في ذلك الارض القاحلة،التربة المنخفضة الخصوبة،والمستوطنات العشوائية[٢٣]. ان استنزاف البيئة الذي يقع نتيجة لاستغلال الاراضي

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الهامشية للحصول على خشب الوقود وانشطة حياة الكفاف،اولانتاج محاصيل نقدية،يزيد من حدة الفقر.كما ان ذلك يهدد صحة ورفاهية اولادهم.وعندما تطغى المحاصيل النقدية على نشاط الكفاف يزداد تهميش الفقراء ويدفعون نحواراض هامشية بيئية[٢٤].

التوصيات

خرجت الدراسة بالتوصيات التالية:

١- إن تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي يستوجب وضع استراتيجية عربية مشتركة ومتكاملة لتحسين الاوضاع المعيشية والاقتصادية والإجتماعية والصحية للمواطن العربي وصون البيئة في المنطقة العربية تاخذ بعين الاعتبار الظروف التاريخية والحاضرة للمنطقة والتنبوء بالمتغيرات المستقبلية والتطورات العالمية

٢- تحقيق السلام والامن على اسس عادلة وإزالة بؤر التوتر واسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الاوسط، والحد من الفقر والبطالة، تحقيق المواءمة بين معدلات النموالسكاني والموارد الطبيعية المتاحة.، والقضاء على الامية وتطوير مناهج واساليب التربية والتعليم والبحث العلمي والتقني بما يتلاءم مع احتياجات التنمية المستدامة.

٣- دعم وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.، والحد من تدهور البيئة والموارد الطبيعية، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الامن المائي والغذائي العربي والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

٤- تطوير القطاعات الإنتاجية العربية وتكاملها واتباع نظم الادارة البيئية المتكاملة واساليب الإنتاج الانظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية وتعزيز قدرات التنبوء بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها، ودعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وفئاته وتشجيع مشاركتهم في وضع وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المراة ومكانتها في المجتمع.

٥- وضع سياسات اقتصادية وبيئية تاخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من اثارها السلبية على

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على اسس بيئية وإقتصادية سليمة، ايلاء التنمية البشرية اهتماما اكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والامومة والشيخوخة وذوي الإحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الاسري وتطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي والتقني، ورفع مستوى الوعي والثقافة والتاهيل.

٦- الحرص على الانضمام الى الاتفاقيات الدولية البيئية المتعددة الاطراف بما يخدم المصالح العربية، وتعزيز التعاون الاقليمي في مجال المحافظة على البيئة، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الاخرى في التعامل مع الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات والبرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم اعاقة برامجها التنموية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Arab economic security and sustainable development

Dr. Rawa Zeki Younis yihyia ALtawel
Assistant Prof., Economic Studies Dept., Regional Studies Center, Mosul Univ.

Abstract

Have been achieved in the Arab region some actual accomplishments in the field of sustainable development, particularly in health, education and living standards but there are also a number of constraints facing the Arab countries in the longer application of sustainable development, including the absence of peace, security and the continuing foreign occupation of some Arab land, poverty, illiteracy population growth and the debt burden, arid landscape of the region and the limited agricultural land and water, as well as the limited capabilities of academic and research centers and recent experience of civil society, and we have the Arab League adopted from the Arab Ministerial Declaration on Sustainable Development issued in Cairo October 25, 2001 regional input integrated through the Council of of Arab Ministers Responsible for the Environment and other specialized ministerial councils, in cooperation with Arab, regional and international, to develop a regional program for sustainable development.

الهوامش والمصادر التي ورد في البحث

١. في مقدمة الطبعة الأولى من رأس المال، كتب ماركس في عام ١٨٦٧ يقول: إلى جانب الشرور الحديثة، أوالآلام في العهد الحالي، علينا أن نتحمل سلسلة طويلة من الأمراض الوراثية الناتجة عن بقاء أساليب إنتاج بالية، تخطاها الزمن، مع ما يتبعها من علاقات سياسية واجتماعية أضحت في غير محلها زمنياً، والتي تولدها تلك الأساليب، ففي مثل هذه الأحوال، ليس علينا أن نعاني فقط الآلام بسبب الأحياء، وإنما بسبب الموتى أيضاً: فالميت يكبل الحي، هذا التحليل الذي قصد به ماركس الدولة الألمانية آنذاك، ينطبق على الوضع العربي الداخلي عموماً، وعلى جوهر الأزمة الاجتماعية فيه بشكل خاص. كارل ماركس، رأس المال،الجزء الأول،ترجمة محمد عيتاني، مكتبة المعارف-بيروت،١٩٧٥،ص٧.

٢. والإشكالية الكبرى أن المجتمع العربي يتعرض اليوم لهذه الأحوال المأزومة بكل أبعادها، في اللحظة التي انتقل فيها العالم من مرحلة تاريخية سابقة، الى المرحلة الجديدة أوالعولمة، بتسارع غير مسبوق، وبمتغيرات نوعية تحمل في طياتها، في الحاضر والمستقبل تحديات غير اعتيادية، لا يمكن امتلاك القدرة على مواجهتها إلا بامتلاك أدواتها العلمية والمعرفية أولاً عبر أحكام سيطرة الحي (المدينة) على الميت (الصحراء)، فالاستلاب الأيديولوجي بشكليه السلفي والاغترابي هوأبرز الآليات الداخلية التي تعيد إنتاج

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التأخر، وتعيد إنتاج الاستبداد، وتحافظ على البنى والعلاقات والتشكيلات القديمة ما قبل القومية، فالعلاقة بين المستوى الأيديولوجي السياسي، والمستوى الاجتماعي الاقتصادي، هي علاقة جدلية، تُحوِّل كل منهما الى الآخر في الاتجاهين، آخذين بالحسبان أيضاً أن المستوى السياسي محدد ومحكوم بطابع الوعي **الاجتماعي السائد**. جاد الجباعي،التبعية وإشكالية التأخر التاريخي، كتاب جدل، العدد الثالث، مؤسسة عيبال، قبرص،١٩٩٢،ص١٤٥.

٣. د. محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة، بيروت-١٩٨٨، ص٩٩. المعروف أن مصطلح البرجوازية هومصطلح له دلالة اجتماعية سياسية ثقافية، إذ أن كلمة برجوازية كما يقول د.محمود عبد الفضيل تفيد معنى **التمدن في نمط وأسلوب** الحياة والأفكار والنظرة،فعلى سبيل المثال: إن مفهوم (البرجوازية) أوالبرجوازي لا ينطوي في بلادنا عموما على ذات المعنى الذي ينطوي عليه ضمن سياق أوروبي، إذ يستخدم هذا المصطلح في سياق الكتابات العربية حول الأوضاع والعلاقات الطبقية، ليعني طبقة تتطلع الى القيام بالدور نفسه الذي قامت به نظيرتها الأوروبية ولكن دون أن يكون لديها نفس القدر من السلطات الاقتصادية والنظرة الاجتماعية.

٤. مهدي عامل،النظرية في الممارسة السياسية، دار الفارابي، الطبعة الثالثة، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٥٦.

٥. د. حليم بركات،المجتمع العربي في القرن العشرين، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، تموز ٢٠٠٠، ص١٩.

٦. د.حليم بركات،المصدر السابق، ص٢٤.

٧. د.هشام شرابي،البنية البطريركية-سلسلة السياسة والمجتمع، دار الطليعة، بيروت،١٩٨٧، ص٣٠.

٨. د.محمود عبد الفضيل، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧-١٣٨.

٩. **المصدر السابق**، ص١٤٠.

١٠. د. حليم بركات، مصدر سبق ذكره، ص٣٢٧.

١١. د.حليم بركات، المصدر السابق.

١٢. د. فؤاد مرسي، البورجوازية الصغيرة الوضع الطبقي والموقف الفكري، الطليعة، القاهرة، يوليو١٩٦٩،ص١٠.

١٣. د. رمزي زكي، وداعاً للطبقة الوسطى، دار المستقبل العربي، القاهرة-١٩٩٧،ص٨٤-٨٥.

١٤. د.**فؤاد مرسي،مصدرسابق**، ص١٦.

١٥. المفارقة أن معظم هذه المنظمات في فلسطين والوطن العربي، لم تقم بعقد أية مؤتمرات داخلية لانتخاب هيئاتها ومجالس إداراتها بصورة ديمقراطية منذ تأسيسها الى اليوم، رغم تداولها الكمي الواسع لموضوع الديمقراطية والتعددية السياسية في كافة المحافل ووسائل الإعلام.

١٦. د.طاهر لبيب، جرامشي وقضايا المجتمع المدني، مركز البحوث العربية-القاهرة، ١٩٩١، ص١٦٤

١٧. د.**عزمي بشارة، مصدرسبق ذكره**، ص١٦٩-١٧٠.

١٨. تقارير التنمية البشرية، برنامج الامم المتحدة الانمائي.

١٩. د.**محمود خالد المسافر**، اشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة،بغداد، ٢٠٠٢،ص٢٨٨.

20. The world Bank ,1995,investing in people, The world Bank in action ,Washington. D.c1995,p5.

21. د. فؤاد مرسي، صندوق النقد الدولي، قمة الرأسمالية العالمية في مواجهة البلدان النامية،مجلة المنار،مطابع الاهرام، القاهرة،١٩٨٩،ص ٣٠.

22. United Nations ,Human Development Report.

٢٣. د. رواء زكي يونس الطويل، ضوابط الديمقراطية وحقوق الانسان في ظل التنمية **المستدامة**، **مجلة** اداب الرافدين، العدد٣/٤٤، **جامعة الموصل، العراق**،٢٠٠٦،ص ١٢٠٥-١٢٣٨.

٢٤. جورج قرم، التنمية البشرية المستدامة والاقتصاد الكلي، حالة العالم العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٠، ص١٤.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com